الفصل الأول

الباشا

نشأته :

ولد في مدينة قولة التابعة لمحافظة مقدونيا شمال اليونان عام 1769م، لعائلة ألبانيةكان أبوه «إبراهيم أغا» رئيس الحرس المنوط بخفارة الطريق ببلده، وقيل أن أباه كان تاجر تبغ .كان لوالده سبعة عشر ولدًا لم يعش منهم سواه وقيل في موضع آخر أن له شقيق يدعى أحمد[1]، وقد مات عنه أبوه وهو صغير السن، ثم لم تلبث أمه (خضرة) أن ماتت فصار يتيم الأبوين وهو في الرابعة عشرة من عمره فكفله عمه «طوسون»، الذي مات أيضًا، فكفله حاكم قولة وصديق والده «الشوربجي إسماعيل» الذي أدرجه في سلك الجندية، فأبدى شجاعة وحسن نظر، فقربه الحاكم وزوجه من امرأة غنية وجميلة تدعى «أمينة هانم»، كانت بمثابة طالع السعد عليه، وأنجبت له إبراهيم وطوسون وإسماعيل (وهي أسماء أبوه وعمه وراعيه) ومن الإناث أنجبت له ابنتين توحيدة ونازلي.

كيف جاء إلى مصر والظروف الداخلية بها والعالمية حولها :

وعندما قررت الدولة العثمانية إرسال جيش إلى مصر لانتزاعها من أيدي الفرنسيين كان هو نائب رئيس الكتيبة الألبانية والتي كان قوامها ثلاثمائة جندي، وكان رئيس الكتيبة هو ابن حاكم قولة الذي لم تكد تصل كتيبته ميناء أبو قير في مصر في ربيع عام 1801م، حتى قرر أن يعود إلى

(1) مصر فى عهد محمد على – عفاف لطفى السيد مارسو – المركز القومي للترجمة 2016- ص81.

بلده فأصبح هو قائد الكتيبة . ووفقًا لكثير ممن عاصروه، لم يكن يجيد سوى اللغة الألبانية، وإن كان قادرًا على التحدث بالتركية .

بعد فشل الحملة الفرنسية على مصر، وانسحابها عام 1801م، تحت ضغط الهجوم الإنجليزي على الثغور المصرية، الذي تواكب مع الزحف العثماني على بلاد الشام، إضافة إلى اضطراب الأوضاع في أوربا في ذلك الوقت، شجع ذلك المماليك على العودة إلى ساحة الأحداث في مصر، إلا أنهم انقسموا إلى فريقين أحدهما إلى جانب القوات العثمانية العائدة لمصر بقيادةإبراهيم بك الكبير والآخر إلى جانب الإنجليز بقيادة محمد بك الألفي ، ولم يمض وقت طويل حتى انسحب الإنجليز من مصر وفق معاهدة أميان ، أفضى ذلك إلى فترة من الفوضى نتيجة الصراع بين العثمانيين الراغبين في أن يكون لهم سلطة فعلية لا شكلية على مصر، وعدم العودة للحالة التي كان عليها حكم مصر في أيدي المماليك، وبين المماليك الذين رأوا في ذلك سلبًا لحق أصيل من حقوقهم، شمل ذلك الصراع مجموعة من المؤامرات والاغتيالات في صفوف الطرفين، راح ضحيتها أكثر من وال من الولاة العثمانيين ، خلال هذه الفترة من الفوضى، استخدم الباشا قواته الألبانية للوقيعة بين الطرفين، وإيجاد مكان له على مسرح الأحداث،كما أظهر الباشا التودد إلى كبار رجال المصريين وعلمائهم ومجالستهم والصلاة ورائهم، وإظهار العطف والرعاية لمتاعب الشعب المصري وآلامه، مما أكسبه أيضًا ود المصريين ، وفي مارس 1804م، تم تعيين وال عثماني جديد يدعى «أحمد خورشيد باشا»، الذي استشعر خطورة الباشا وفرقته الألبانية حيث استطاع أن يستفيد من الأحداث الجارية والصراع العثماني المملوكي، فتمكن من إجلاء المماليك إلى خارج القاهرة، فطلب من الباشا بالتوجه إلى الصعيد لقتال المماليك، وأرسل إلى الأستانة طالبًا بأن تمده بجيش من «الدلاة».وما أن وصل هذا الجيش حتى عاث في القاهرة فسادًا مستوليا على الأموال والأمتعة ومعتديا على الأعراض، مما أثار تذمر الشعب، وطالب زعماؤه الوالي خورشيد باشا بكبح جماح تلك القوات، إلا أنه فشل في ذلك، مما أشعل ثورة الشعب التي أدت إلى عزل الوالي.

اختيار الباشا والياً على مصر بإرادة شعبية :

اختار زعماء الشعب بقيادة عمر مكرم- نقيب الأشراف- الباشا ليجلس محله، وفي 9 يوليو 1805م، وأمام حكم الأمر الواقع، أصدر السلطان العثماني سليم الثالث فرمانًا سلطانيًا بعزل خورشيد باشا من ولاية مصر، وتولية الباشا على مصر ، بعد أن بايعه أعيان الشعب ليكون والياً على مصر فى 17 مايو سنة 1805 م .

وفي أوائل عام 1806م صدر فرمان سلطاني بعزل الباشا من ولاية

مصر، وتوليته ولاية «جده»[1]، فأظهر الامتثال للأمر واستعداده للرحيل، إلا أنه تحجج بأن الجند يرفضون رحيله قبل سداد الرواتب المتأخرة، وفي الوقت نفسه لجأ إلى عمر مكرم نقيب الأشراف الذي كان له دور في توليته الحكم ليشفع له عند السلطان لإيقاف الفرمان، فأرسل علماء مصر وأشرافها رسالة للسلطان، يذكرون فيها محاسن الباشا وما كان له من يد في دحر المماليك، ويلتمسون منه إبقاءه واليًا على مصر، فقبلت الآستانة ذلك على أن يؤدي الباشا4.000 كيس، ويرسل ابنه إبراهيم رهينة في الآستانة إلى أن يدفع هذا الفرض .

الأخطار التى واجهت الباشا وضبط الأوضاع الداخلية :

1- كان على الباشا أن يواجه الخطر الأكبر المحدق به، ألا وهو المماليك بزعامة محمد بك الألفي الذي كان المفضل لدى الإنجليز منذ أن ساندهم عندما أخرجوا الفرنسيين من مصر، ولم يمض سوى 3 أشهر حتى قرر المماليك مهاجمة القاهرة، وراسلوا بعض رؤساء الجند لينضموا إليهم عند مهاجمة المدينة. علم الباشا بما يدبر له، فطالب من رؤساء الجند مجاراتهم واستدراجهم لدخول المدينة، وفي يوم الاحتفال بوفاء النيل عام 1805م، هاجم ألف من المماليك القاهرة، ليقعوا في الفخ الذي نصبه الباشا لهم، وأوقع بهم خسائر فادحة، مما اضطرهم للانسحاب، حينئذ استغل الباشا الفرصة، وطاردهم حتى أجلاهم عن الجيزة، فتقهقروا إلى الصعيدالذي كان لا يزال في أيديهم.

وفي أوائل عام 1806م، أنفذ الباشا جيشًا لمحاربة المماليك في الصعيد بقيادة حسن باشا قائد الفرقة الألبانية، الذي اشتبك مع قوات محمد بك الألفي الأكثر عددًا في الفيوم، وانهزمت قوات الباشا مما أدى إلى انسحابها إلى جنوب الجيزة، ثم فرّت جنوبًا إلى بني سويف من أمام قوات محمد بك الألفي الزاحفة نحو الجيزة، تزامن ذلك مع زحف قوات إبراهيم بك الكبير وعثمان بك البرديسي من أسيوط لاحتلال المنيا، التي كانت بها حامية تابعة للباشا، إلا أن قوات حسن باشا دعّمت الحامية وأوقفت زحف قوات المماليك إلى المنيا.

بعد أن توجه محمد بك الألفي إلى الجيزة، لم يهاجم القاهرة وإنما توجه إلى دمنهور بناءً على اتفاق سري بينه وبين حلفائه الإنجليز، ليتخذها مركزًا لتجميع قواته، فحاصرها إلا أن أهالي المدينة وحاميتها استبسلوا في الدفاع عنها. وعندما بلغ الباشا أنباء حصار دمنهور، أرسل جزءًا من جيشه لمواجهة قوات محمد بك الألفي، فوصلت إلى الرحمانية في أواخر شهر يوليو من عام 1806، واشتبكوا مع قوات الألفي بالنجيلة وهي قرية بالقرب من الرحمانية، وتعرض جيش الباشا للمرة الثانية للهزيمة، وانسحبوا إلى منوف،فعاد الألفي لحصار دمنهور، إلا أنه لم يبلغ منها منالاً، فقد طال الحصار فتألّب عليه جنوده متذمرين، مما اضطره لفك الحصار والانسحاب

(1) محمد على ونظام حكمه – طارق البشرى – ص 27 – دار الشروق.

إلى الصعيد، وسرعان ما جاءت الباشا أنباء وفاة عثمان بك البرديسي أحد أمراء مماليك الصعيد، ثم أنباء وفاة الألفي أثناء انسحابه، فاغتبط لذلك، سرعان ما جرد جيشًا وتولى قيادته لمحاربة المماليك في الصعيد، حيث استطاع جيش الباشا أن يهزم المماليك في أسيوط، ويجليهم عنها، واتخذ منها مقرًا لمعسكره حيث جاءته أنباءالحملة الإنجليزية.

2- حملة فريزر فى 17 مارس 1807 :

في إطار الحرب الإنجليزية العثمانية، وجهت إنجلترا حملة من 5.000 جندي بقيادة الفريق أول فريزر، لاحتلال الإسكندرية لتأمين قاعدة عمليات ضد الدولة العثمانية في البحر المتوسط، كجزء من استراتيجية أكبر ضد التحالف الفرنسي العثماني .

أنزلت الحملة جنودها في شاطئ العجمي في 17مارس سنة 1807، ثم زحفت القوات لاحتلال الإسكندرية، التي سلمها محافظ المدينة «أمين أغا» إلى القوات البريطانية دون مقاومة، فدخلوها في 21مارس، وهناك بلغتهم أنباء وفاة حليفهم الألفي، فأرسل فريزر إلى خلفاء الألفي في قيادة المماليك ليوافوه بقواتهم إلى الإسكندرية ، وفي الوقت ذاته، راسلهم الباشا ليهادنهم، إلا أنهم خشوا أن يتهموا بالخيانة، فقرروا الانضمام لقوات الباشا، وإن كانوا يضمرون أن يسوّفوا حتى تتضح نتائج الحملة ليقرروا إلى من ينضمون ، قرر فريزر احتلال رشيد والرحمانية، لقطع طريق التعزيزات التي قد تأتي إلى المدينة عبر نهر النيل.

وفي 31مارس أرسل فريزر 1.500 جندي بقيادة اللواء «باتريك ويشوب» لاحتلال رشيد، فاتّفقت حامية المدينة بقيادة «علي بك السلانكلي»[1] والأهالي على استدراج الإنجليز لدخول المدينة دون مقاومة، حتى ما أن دخلوا شوارعها الضيقة، انهالت النار عليهم من الشبابيك وأسقف المنازل، وانسحب من نجا منهم إلى أبو قيروالإسكندرية، بعد أن خسر الإنجليز في تلك الواقعة نحو 185 قتيل و300 جريح، إضافة إلى عدد من الأسرى .أرسلت الحامية الأسرى ورؤوس القتلى إلى القاهرة، وهو ما قوبل باحتفال كبير في القاهرة.

ولأهمية المدينة، أرسل فريزر في 3أبريل جيشًا آخر قوامه 2.500 جندي بقيادة الفريق أول ويليام ستيوارت، ليستأنف الزحف على المدينة، فضرب عليها في 7أبريل حصارًا وضربها بالمدافع، وأرسل ستيوارت قوة فاحتلت قرية «الحمّاد» لتطويق رشيد، ومنع وصول الإمدادات للمدينة ، وفي 12أبريل، عاد الباشا من الصعيد، واطلع على الأخبار وقرر إرسال جيش من 4.000 من المشاة و1.500 من الفرسان بقيادة نائبه «طبوز

(1) حاكم رشيد قاوم مع الحامية والأهالي محاولة الانجليز الاستيلاء على رشيد ، وانتصروا عليهم وقتل قائدهم وأعدادًا كبيرة منهم.

أوغلي»، لقتال الإنجليز، صمدت المدينة لمدة 13 يومًا، حتى وصل الجيش المصري في 20 أبريل، مما اضطر ستيوارت إلى الانسحاب كما أرسل رسولاً إلى النقيب «ماكلويد» قائد القوة التي احتلت الحمّاد يأمره بالانسحاب، إلا أنه لم يتمكن من الوصول، وفي اليوم التالي، حوصرت القوة المؤلفة من 733 جنديًا في الحمّاد، بعد مقاومة عنيفة، وقعت القوة بين قتيل وأسير ، فعاد ستيوارت إلى الإسكندرية ببقية قواته، بعد أن فقد أكثر من 900 من رجاله بين قتيل وجريح وأسير.

تابعت قوات الباشا زحفها نحو الإسكندرية وحاصروها ، وفي 14سبتمبر سنة 1807، تم عقد صلح بعد مفاوضات بين الطرفين، نص على وقف القتال في غضون 10 أيام، وإطلاق الأسرى الإنجليز،على أن تخلي القوات الإنجليزية المدينة، والتي رحلت إلى صقلية في 25سبتمبر ، وبذلك تخلص الباشا من واحد من أكبر المخاطر التي كادت تطيح بحكمه في بدايته.[1]

لكنه ظل يتخذ لنفسه سياسة حذرة فى تعامله معهم ، ويتقرب أكثر من الجانب الفرنسي ويشير لذلك الدكتور / أحمد زكريا الشلق فيقول :

(وكان محمد على يهدف من تقاربه مع الفرنسيين استخدام المنافسة الدولية لكي يحول دون غزو أوروبي جديد ، إذ كان يدرك جيداً أن احتلال أية دولة أوروبية للبلاد يثير عليها خصومة الدول الأخرى ونقمتها ، وفضلاً عن ذلك كان يهدف من وراء تقاربه مع فرنسا الاستعانة بها في بناء نظامه الجديد ، وكان ذلك التقارب من الأسباب التي أدت إلى عداء إنجلترا له التى أخذت تنظر بعين القلق إلى إصلاحاته لإدراكها أن كل إصلاح يقوي إحدى ولايات الدولة العثمانية الواقعة على طريق مواصلاتها الإمبراطورية إلى الهند إنما يشكل خطراً على مصالحها التجارية والاستراتيجية) . [2]

3- التخلص من ممثلى الشعب :

نقيب الأشراف والزعيم الوطني الكبير الشيخ عمر مكرم، خلعه الباشا من نقابة الأشراف في محاولة للتخلص من كبار الزعماء الشعبيين وتوطيد حكمه في البلاد ،على الرغم من المساعدات التي قدمتها الزعامة الشعبية بقيادة نقيب الأشراف عمر مكرم للباشا بدءًا بالمناداة به واليًا، ثم التشفع له عند السلطان لإبقائه واليًا على مصر، وبالرغم من الوعود والمنهج الذي اتبعه الباشا في بداية فترة حكمه مع الزعماء الشعبيين، بوعده بالحكم بالعدل ورضائه بأن تكون لهم سلطة رقابية عليه، إلا أن ذلك لم يدم ،فبمجرد أن بدأالوضع في الاستقرار النسبي داخليًا بالتخلص من الألفي وفشل حملة فريزر وهزيمة المماليك وإقصائهم إلى جنوب الصعيد، حتى وجد الباشا أنه لن تطلق يده في الحكم، حتى يزيح الزعماء الشعبيين، تزامن ذلك مع انقسام

(1) ملحق رقم (1) معاهدة جلاء القوات الإنجليزية عن الأسكندرية في سبتمبر1807 .
(2) محمد على وعصره – د. أحمد زكريا الشلق وآخرون ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية 2005 .

علماء الأزهر حول مسألة من يتولى الإشراف على أوقاف الأزهر بين مؤيدي الشيخ عبد الله الشرقاوي ومؤيدي الشيخ «محمد الأمير».

وفي شهر يونيو من عام 1809م، فرض الباشا ضرائب جديدة على الشعب، فهاج الناس ولجؤوا إلى عمر مكرم الذي وقف إلى جوار الشعب وتوعد بتحريك الشعب إلى ثورة عارمة ونقل الوشاة الأمر إلى الباشا ،الذي استغل محاولة عدد من المشايخ والعلماء للتقرب منه وغيرة بعض الأعيان من منزلة عمر مكرم بين الشعب كالشيخ محمد المهدي والشيخ محمد الدواخلي، فاستمالهم الباشا بالمال ليوقعا بعمر مكرم ، وكان قد أعد حسابًا ليرسله إلى الدولة العثمانية يشتمل علي أوجه الصرف، ويثبت أنه صرف مبالغ معينة جباها من البلاد بناءً علي أوامر قديمة وأراد أن يبرهن علي صدق رسالته، فطلب من زعماء المصريين أن يوقعوا علي ذلك الحساب كشهادة منهم علي صدق ما جاء به ، إلا أن عمر مكرم امتنع عن التوقيع وشكك في محتوياته.

فأرسل يستدعي عمر مكرم إلى مقابلته، فامتنع عمر مكرم، قائلاً «إن كان ولا بد، فاجتمع به في بيت السادات.» وجد الباشا في ذلك إهانة له، فجمع جمعًا من العلماء والزعماء، وأعلن خلع عمر مكرم من نقابة الأشراف وتعيين الشيخ السادات، معللاً السبب أنه أدخل في دفتر الأشراف بعض الأقباط واليهود الذين أسلموا نظير بعض المال، وأنه كان متواطئًا مع المماليك حين هاجموا القاهرة يوم وفاء النيل عام 1805، ثم أمر بنفيه من القاهرة إلى دمياط ،وبنفي عمر مكرم اختفت الزعامة الشعبية الحقيقية من الساحة السياسية، وحل محله مجموعة من المشايخ الذين كان الباشا قادرًا على السيطرة عليهم إما بالمال أو بالاستقطاعات، وهم الذين سماهم الجبرتي «مشايخ الوقت».

وعلى أية حال فإن الزعامة الشعبية قد أدت دوراً بارزاً وتفاعلت مع تطورات الأحداث وكان لها الدور الرئيسي سواء أثناء الحملة الفرنسية أو حملة فريزر 1807، وتولية الباشا حكم مصر أو محاولات الباب العالي عزل الباشا ، وتهدئة تمرد العسكر ويؤكد نفس المعنى دكتور أحمد زكريا الشلق فيقول :

(وفي خلال السنوات الأولي من حكم محمد علي ظل مقدراً للزعامة الشعبية التى استمد منها مشروعيته فى الحكم ، فضلاً عن وقوفها إلى جانبه فى كثير من الأزمات التي واجهها ، حيث ساندته فى التصدي لمحاولات الباب العالي عزله عن الولاية ، كما تصدت لمحاولات المماليك الإطاحة به ، وفي إخماد حركات العسكر الذين تجمعوا فى عام 1807 أمام دار سكناه بالأزبكية للمطالبة برواتبهم المتأخرة فى الوقت الذي كان يعاني فيه من أزمة مالية طاحنة [1].

ومما لا شك فيه أن عدم خبرة الشيوخ بالشئون السياسية وفنون الحكم

(1) محمد على وعصره – د. أحمد زكريا الشلق وآخرون ، دار الكتب والوثائق المصرية .

أدت لضياع المكاسب التى حصلوا عليها .

4- مذبحة القلعة والتخلص من الفرق العسكرية :

بالرغم من أن الباشا استطاع هزيمة المماليك، وإبعادهم إلى جنوب الصعيد ، إلا أنه ظل متوجسًا من خطورتهم، لذا لجأ إلى استراتيجية بديلة وهي التظاهر بالمصالحة واستمالتهم بإغداق المال والمناصب والاستقطاعات عليهم، حتي يستدرجهم للعودة إلي القاهرة ،كان ذلك بمثابة الطعم الذي ابتلعه الجانب الأكبر من المماليك، الذين استجابوا للدعوة مفضلين حياة الرغد والترف على الحياة القاسية والمطاردة من قبل الباشا ، إلا أن بعض زعماء المماليك مثل إبراهيم بك الكبير وعثمان بك حسن ورجالهم، لم يطمئنوا إلى هذا العرض، وفضلوا أن يبقوا في الصعيد.

في ديسمبر من عام 1807م، تلقّى الباشا أمرًا سلطانيًا من السلطان العثماني مصطفى الرابع، بتجريد حملة لمحاربة الوهابيين الذين سيطروا على الحجاز، مما أفقد العثمانيين السيطرة على الحرمين الشريفين، وبالتالي هدد السلطة الدينية للعثمانيين ، إلا أن الباشا ظل يتحجج بعدم استقرار الأوضاع الداخلية في مصر، بسبب حروبه المستمرة مع المماليك ، لكن بعد تظاهره بالمصالحة مع المماليك، لم يبق أمام الباشا ما يمنعه من تجريد تلك الحملة، لذا قرر الباشاأن يجرّد حملة بقيادة ابنه أحمد طوسون لقتال الوهابيين ، كان في تجريد تلك الحملة ورحيل جزء كبير من قوات الباشا خطر كبير على استقرار أوضاعه في مصر، فوجود المماليك بالقرب من القاهرة، قد يشجعهم على استغلال الفرصة لينقضوا على الباشا وقواته ، لذا لجأ الباشا إلى الحيلة فأعلن عن احتفال في القلعة بمناسبة إلباس ابنه طوسون خلعة قيادة الحملة على الوهابيين، وحدد له الأول من مارس سنة 1811م، وأرسل يدعو الأعيان والعلماء والمماليك لحضور الاحتفال ، فلبى المماليك الدعوة، وما أن انتهى الاحتفال حتى دعاهم الباشا إلى السير في موكب ابنه ، تم الترتيب لجعل مكانهم في وسط الركب، وما أن وصل المماليك إلى طريق صخري منحدر يؤدي إلى باب العزب المقرر أن تخرج منه الحملة، حتى أغلق الباب فتكدست خيولهم بفعل الانحدار، ثم فوجئوا بسيل من الرصاص انطلق من الصخور على جانبي الطريق ومن خلفهم يستهدفهم ،راح ضحية تلك المذبحة المعروفة بمذبحة القلعة كل من حضر من المماليك، وعددهم 470 مملوك، ولم ينجُ من المذبحة سوى مملوك واحد يدعى «أمين بك»، الذي استطاع أن يقفز من فوق سور القلعة، بعد ذلك أسرع الجنود بمهاجمة بيوت المماليك، والإجهاز على من بقي منهم، وسلب ونهب بيوتهم، بل امتد السلب والنهب إلى البيوت المجاورة، ولم تتوقف تلك الأعمال إلا بنزول الباشا وكبار رجاله وأولاده في اليوم التالي، وقد قُدّر عدد من قتلوا في تلك الأحداث نحو 1000 مملوك، بتخلص الباشا من معظم المماليك، انسحب الذين بقوا في الصعيد إلى دنقلة، وبذلك أصبح للباشا كامل السيطرة على مصر.

ويقول د. أحمد زكريا الشلق عن مذبحة القلعة ما يلي :

(ومع أن محمد على نجح فى التخلص من العناصر المضادة له ، فقد ظل المماليك يمثلون خطرا داهماً عليه ، وكثيراً ما عاني من مؤامراتهم وعصيانهم وتمرد جنودهم عليه بحيث لم يجد مفراً من تدبير مؤامرة للتخلص منهم بعد أن تعذر عليه الاعتماد عليهم أو اكتساب ثقتهم ، واستمروا يشكلون عقبة تحول بينه وبين القيام بمشروعاته الإصلاحية أو الإنفراد بالسلطة ، ومن ثم نبتت في ذهنه فكرة اغتيالهم وتدبير تلك المؤامرة الشهيرة التى عرفت بمذبحة القلعة فى مارس 1811) [1].

وعن التخلص من الفرق العسكرية التى كان يمثلها مجموعات من جنود الإنكشارية والأرناؤوط والدلاة والتى كانت تسعى فى الأرض فساداً ونهبا وسلباً وتمرداً على رؤسائهم يقول د. أحمد زكريا الشلق :

(لم يلبث أن وجد الفرصة سانحة أمامة للتخلص من تلك الفرق العسكرية ، ومنها فرقته الألبانية ذاتها ، وذلك باستهلاكها فى حروبه الخارجية فى الجزيرة العربية والسودان ، وأن يحل بدلاً منها نظاماً عسكرياً جديداً يعتمد فيه على السواعد المصرية من أبناء البلاد أنفسهم ، بكل ما يحمله ذلك النظام العسكري الجديد من مقومات الاستقرار والثبات .) [2]

السياسة الخارجية :

1- الحرب الوهابية :

ظهر عجز الدولة العثمانية، منذ أوائل القرن التاسع عشر، في إخماد الثورات التي قامت في وجهها، فاستنجدت بولاتها لإخمادها، ومن هذه الثورات التي قضت مضاجع الدولة :الثورة اليونانية والحركة الوهّابية في شبه الجزيرة العربية.حقّقت الدعوة الوهّابية نجاحًا في نجد، واحتضنها أمير الدرعية محمد بن سعود بن محمد آل مقرن، وتجاوزتها إلى بعض أنحاء الحجاز واليمن وعسير وأطراف العراق والشام، واستولى الوهابيون على مكة والطائف والمدينة المنورة، حتى بدا خطرها واضحًا على الوجود العثماني في أماكن انتشارها، بل في المشرق العربي والعالم الإسلامي، وأدّت دورًا هامًا في تطور الفكر الإسلامي الحديث، حيث تُعدّ أول حركة دينية في العصر الحديث ظهرت في الدولة العثمانية.

وشعرت الدولة العثمانية بخطورة تلك الحركة، وأدركت أن نجاحها سوف يؤدي إلى فصل الحجاز وخروجه من يدها، وبالتالي خروج الحرمين الشريفين، ما يفقدها الزعامة التي تتمتع بها في العالم الإسلامي بحكم إشرافها على هذين الحرمين، في وقت كانت قد بدأت تسعى فيه إلى التغلب على عوامل الضعف الداخلية، وتقوية الصلات بينها وبين أنحاء العالم الإسلامي بوصفها مركز الخلافة الإسلامية ، فشكّلت كل هذه العوامل حافزًا للدولة العثمانية للوقوف في وجه الدعوة الوهّابية ومواجهتها للحد من انتشارها،

(1) محمد على وعصره – د. أحمد زكريا الشلق وآخرون ، دار الكتب والوثائق المصرية .
(2) محمد على وعصره – د. أحمد زكريا الشلق وآخرون ، دار الكتب والوثائق المصرية .

فحاولت في بادئ الأمر عن طريق ولاة بغدادودمشق لكنها فشلت، فوقع اختيارها على الباشا ، فأعدّ حملة عسكرية بقيادة ابنه أحمد طوسون دخلت ينبع وبدر، إلا أنها انهزمت في معركة وادي الصفراء ، لم يستثمر الوهّابيون انتصارهم في الصفراء، وقبعوا في معاقلهم، مما أعطى طوسون الفرصة لإعادة تنظيم صفوف قواته، كما طلب إمدادات من القاهرة، وأخذ يستميل القبائل الضاربة بين ينبع والمدينة المنورة بالمال والهدايا، ونجح في سياسته هذه التي مهّدت له السبيل لاستعادة المدينة المنورة ومكة والطائف، لكن الوهّابيين عادوا وانتصروا في تَرَبة والحناكية وقطعوا طرق المواصلات بين مكة والمدينة، وانتشرت الأمراض في صفوف الجيش المصري، وأصاب الجنود الإعياء نتيجة شدة القيظ وقلة المؤونة والماء،مما زاد موقف طوسون حرجًا، فرأى بعد تلك الخسائر، أن يلزم خطة الدفاع، وأرسل إلى والده يطلب المساعدة.

قرر الباشا أن يسير بنفسه إلى الحجاز لمتابعة القتال والقضاء على الوهّابيين، وبسط نفوذ مصر في شبه الجزيرة العربية، فغادر مصر في 26أغسطس سنة 1812م، على رأس جيش آخر ونزل في جدة ثم غادرها إلى مكة وهاجم معاقل الوهّابيين، إلا أنه فشل في توسيع رقعة انتشاره، فأخلى القنفذة بعد أن كان قد دخلها، وانهزم ابنه طوسون في تَرَبة مرة أخرى .كان من الطبيعي بعد هذه الهزائم المتكررة ومناوشات الوهّابيين المستمرة لوحدات الجيش المصري، أن يطلب الباشا المدد من مصر، ولمّا وصلت المساعدات، وفيما كان يتأهب للزحف توفي خصمه سعود في 27أبريل سنة 1814م،وخلفه في الإمارة ابنه عبد الله ، ويبدو أن هذا الأمير لم يملك قدرات عسكرية تُمكنه من درء التدخل المصري مما أدى إلى تداعي الجبهة الوهّابية، فصبّت هذه الحادثة في مصلحة الباشا الذي تمكّن من التغلب على الجيش الوهّابي في بسل، وسيطر على تَرَبة ودخل ميناء القنفذة، في حين سيطر طوسون على القسم الشمالي من نجد.

عند هذه المرحلة من تطوّر المشكلة الوهّابية، اضطر الباشا أن يغادر شبه الجزيرة العربية ويعود إلى مصر للقضاء على حركة تمرد الفرق العسكرية التي استهدفت حكمه، وبعد القضاء على هذه الحركة استأنف حربه ضدّ الوهابيين، فأرسل حملة عسكرية أخرى إلى شبه الجزيرة بقيادة ابنه إبراهيم باشا في 5سبتمبر سنة 1816م، تمكّن إبراهيم باشا، بعد اصطدامات ضارية مع الوهّابيين، من الوصول إلى الدرعيةوحاصرها، فاضطر عبد الله بن سعود إلى فتح باب المفاوضات، واتفق الطرفان على تسليم الدرعية إلى الجيش المصري، شرط عدم تعرضه للأهالي، وأن يُسافر عبد الله بن سعود إلى الآستانة لتقديم الولاء للسلطان، وأن يردّ الوهّابيون «الكوكب الدري»[1]،

(1) قطعة من الماس الفاخر أقل من بيضة الحمام تحتها قطعة أكبر منها من الماس ، يحيط بهما إطاراً من الذهب المرصع أهداهما السلطان أحمد خان الأول أحد سلاطين آل عثمان لقبر الرسول عليه الصلاة والسلام لوضعهما تجاه الرأس الشريف ، وبالحجرة جواهر فاخرة

وما بقي بحوزتهم من التحف والمجوهرات التي أخذوها حين استولوا على المدينة المنورة ، وعمد إبراهيم باشابعد تسلمه الدرعية إلى هدمها ، وهكذا انتهت الحرب الوهّابية التي خاضها الجيش المصري في شبه الجزيرة العربية، وعاد إبراهيم باشا إلى مصر.

2- ضم السودان :

كانت الحملة التالية في حملات الباشا هي الحملة التي جردها لضمّ السودان ، كانت أهدافها غير المعلنة السعي وراء الذهب والماس الذي تناقل الناس أنه موجود في أصقاع السودان وخاصة سنار، ولاتخاذ جنود سودانيين في الجيش النظامي المصري لما عرف عنهم من صبر وشجاعة وطاعة، والتخلص من بقية جنود الفرق غير النظامية في الجيش المصري التي كانت تثير القلاقل ومصدر متاعب له ، أما السبب الظاهري لتلك الحملة، فكان القضاء على البقية الباقية من المماليك الذين فروا إلى دنقلة.

انطلقت الحملة المؤلفة من 4.000 جندي في مراكب نيلية في 20يوليو سنة 1820م، بقيادة إسماعيل ثالث أبناء الباشا ، سارت الحملة جنوبًا، فانحدرت من أسوان إلى وادي حلفا إلى دنقلة ، حيث واجهت المماليك وهزمتهم دون مقاومة تذكر، وفي 4نوفمبر من نفس العام، واجهت جمعًا من السودانيين بأسلحة بدائية وهزمتهم في كورتي ،ثم واصل الجيش المصري الزحف، فاستولى على بربرا في 10مارس سنة 1821م، ثم شندي الذي أعلن ملكها نمر استسلامه أمام الجيش الزاحف، ثم استولوا بعد ذلك على أم درمان، فاجتازوها وبالقرب منها أسسوا مدينة الخرطوم لتكون قاعدة عسكرية للقوات المصرية.

وجه بعد ذلك إسماعيل باشا نسيبه محمد بك الدفتردار في حملة لضم كردفان .وفي شهر أبريل من عام 1821م، اشتبكت قوات الدفتردار مع قوات محمد الفضل سلطان كردفان في بارا، فانتصر الدفتردار ودخل مدينة الأبيض، ليضم بذلك كردفان للأراضي الخاضعة للسلطة المصرية، سار إسماعيل ببقية جيشه لضم مملكةسنار، فاستولى على مدينة ود مدني، فقدم ملكها الملك «بادي» ولائه للجيش المصري، فدخل المصريون سنار في 12 يونيو 1821م.

وفي أثناء وجود الجيش في سنار انتشر المرض بين الجنود، فاضطر إسماعيل إلى طلب المدد من أبيه، فأمدّه بقوات بقيادة أخيه الأكبر إبراهيم باشا، واتفقا على تقسيم العمل بينهما، فكانت مهمة إسماعيل الزحف بجيشه على منطقة النيل الأزرق، بينما اتجه إبراهيم لضم بلاد الدنكا واستكشاف أعالي النيل ، فواصل إسماعيل زحفه في منطقة النيل الأزرق حتى وصل إلى فازوغلي في شهر يناير من عام 1822م ،أما إبراهيم فأكرهه المرض على العودة إلى مصر.

منقوش على بعضها آيات قرآنية . الرحلة الحجازية – محمد لبيب التيفوني – ص 248 ، 249 .

بدأت الثورات تظهر في مختلف المناطق بسبب الازدياد المتواصل في الضرائب التي فرضها المصريون على السودانيين، وما أن وصل إسماعيل باشا إلى شندي في ديسمبر من عام 1822، حتى أمر الملك نمر بالمثول أمامه وبدأ في تأنيبه واتهامه بإثارة القلاقل، ثم عاقبه بأن أمره أن يدفع غرامة فادحة وألفا من العبيد، فأظهر الملك نمر الامتثال ولم تمض أيام حتى دعا إسماعيل باشا وكبار رجاله إلى وليمة، وبعد أن أثقلهم بالطعام والشراب، أمر بإشعال النار في المكان، وأمر جنوده برمي كل من يحاول الهرب بالسهام والنبال، فمات إسماعيل ورجاله خنقًا وحرقًا. فلما بلغ محمد بك الدفتردار الخبر، زحف إلى شندي وأسرف في القتل والسبي، وتعقّب الملك نمر إلا أنه لم يدركه حيث فر إلى حدود الحبشة .بعد ذلك استقرت الأوضاع في السودان ودان لحكم الباشا.

3- حرب المورة :

كانت بلاد اليونان، حتى أوائل القرن التاسع عشر، جزءاً من السلطنة العثمانية، وفي هذه الفترة ظهرت في البلاد بوادر الثورة ضد الحكم العثماني، بفعل أربعة عوامل: تطوّر المجتمع اليوناني بفعل الرخاء الاقتصادي وانتشار أفكار الثورة الفرنسية، وردود الفعل ضد المركزية العثمانية، والتدخل الأوروبي المباشر ، وأخذت الحركات الثورية والجمعيات السياسية السريّة والعلنية تشكل خطرًا على وحدة الدولة العثمانية بدءاً من عام 1820م، واتخذت مراكز لها في كل من روسيا والنمسا لتكون على اتصال وثيق بالحكومات الأوروبية وتدعو إلى إحياء الإمبراطورية البيزنطية والاستيلاء على العاصمة الأستانة، وإخراج المسلمين من أوروبا ودفعهم إلى آسيا ،وقد اتخذت الثورة في إقليم المورة بالذات طابعًا دينيًا، رافعة شعارًا هو: الإيمان والحرية والوطن ، حيث واجهت الدولة العثمانية مصاعب كبيرة في محاربة الثوّار، نظرًا لكثرة الجزر ولوعورة المسالك التي اشتهرت بها بلاد اليونان، بفعل معرفة اليونانيين كيفية الاستفادة منها استراتيجيًا ضد القوّات العثمانية .وعندما تفاقم خطر الثورة، طلب السلطان محمود الثاني من الباشا أن يُرسل قواته إلى اليونان لإخضاع الثوّار.

قبل الباشا القيام بهذا الدور على اعتبار أن الخطر موجه ضد دولة المسلمين العامّة، وضدالإسلام ممثلاً في خليفة المسلمين، فأرسل حملة عسكرية بقيادة حسن باشا نزلت في جزيرة كريت وأخمدت الثورة فيها،كما أرسل حملة أخرى بقيادة ابنه إبراهيم باشا، لإخماد ثورة المورة، ونجح في تنفيذ إنزال على شواطئها بعد اصطدامات بحرية قاسية مع الأسطول اليوناني في عام 1825م، وأنقذ الجيش العثماني المحاصر في ميناء كورون، كما حاصر ناڤارين، أهم مواقع شبه الجزيرة.

ونتيجة لانتصار الجيش المصري، قام اليونانيون بتحريك الرأي العام الأوروبي لإنقاذ الثورة، فنهضت جماعة من أقطاب الشعراء والأدباء يثيرون الرأي العام في أوروبابكتاباتهم، ويحثون الدول الأوروبية على

التدخل لصالح الثورة ، وفعلاً دعت بريطانيا روسيا للتشاور، بغية الوصول إلى تفاهم حول مستقبل اليونان، وتكللت هذه المفاوضات بتوقيع بروتوكول سان بطرسبرج، الذي انضمت إليه فرنسا بعد مدة قصيرة، واتفقت الدول الثلاث على حث الباب العالي على عقد هدنة مع اليونانيين، ومنحهم قدرًا من الحكم الذاتي في إطار التبعية الاسمية للسلطان العثماني، ولكن الباب العالى لم يكترث للتهديدات ، فاتجهت الدول الأوروبية وفي مقدمتها روسيا إلى دعم الثوّار، فأرسلت سفنها إلى مياه اليونان لفرض مطالبها بالقوة، ومنع السفن العثمانية والمصرية من الوصول إلى شواطئ هذا البلد، أو إرسال الإمدادات إلى الجيشين العثماني والمصري، وحاصرت أساطيل الحلفاء الأسطولين العثماني والمصري في ميناء نفارين (نوارين) وضربتهما، بدون سابق إنذار، فدمرت الأسطول العثماني بكامله وأغلب السفن المصرية في 20أكتوبر سنة 1827م، ولم يكن تدخل الدول الكبرى من أجل اليونانيين ودفاعاً عن المسيحية فقط ، ولكن من أجل تجارة المنطقة التى قد تقع تحت هيمنة دولة صاعدة مثل مصر.

ونستطيع القول بأن الباشا لم يفقد أغلب أسطوله البحري فى موقعة نفارين بسبب إهمال أو سوء إدارة ، ولكن بسبب عجرفة ورفض السلطان العثماني للوساطة الأوروبية ، وحتى بعد هذه الخسائر طلب الأخير من الباشا وابنه ابراهيم الاحتفاظ بالأراضي الواقعة تحت سيطرتهم فى المورة ، لكن الباشا رفض طلبه ، وانتهى لتوقيع معاهدة مع الدول الأوروبية تضمن لإبنه انسحاباً آمنا منها.

اكتفى السلطان بأن أقطع الباشا جزيرة كريت تقديراً لخدماته وتعويضاً عن بعض ما فقده في الحرب اليونانية ، لكن هذا التعويض لم يكن ذا قيمة ، إذ لم يكن من السهل أن تحكم مصر هذه الجزيرة وأن تستفيد منها لاشتهار أهلها بالعصيان والتمرد.

4- بلاد الشام :

رأى الباشا أن يضم بلاد الشام إلى مصر ، يدفعه إلى ذلك عاملان : سياسي واقتصادي:

- أما العامل السياسي فهو اتخاذ بلاد الشام حاجزًا يقي مصر الضربات العثمانية في المستقبل من جهة، وإنشاء دولة عربية، أو قيام سلطنة إسلامية

قوية، من جهة أخرى، كما أن بسط نفوذه على هذه البلاد سيُمكنه من تجنيد جيش من سكانها، فيزداد بذلك عدد أفراد جيشه.

- أما العامل الاقتصادي، فإنه أراد استغلال موارد بلاد الشام، من الخشب والفحم الحجري والنحاس والحديد التي كانت تفتقر إليها مصر، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية بسبب موقعها الجغرافي واتصالها بالأناضول، وعلاقاتها التجارية بأواسط آسيا حيث تمر قوافل التجارة، وبسبب موقعها على طريق الحج إلى البيت الحرام .

والراجح أن الباشا كان يطمح إلى ضمّ بلاد الشام منذ عام 1810م، ويأمل أن يصل إلى حكمها بموافقة السلطان،فطلب من محمود الثاني، في عام 1813م، أثناء الحرب الوهّابية، أن يعهد إليه بحكم هذه البلاد بحجة أنه بحاجة إلى مدد منها يعاونه على القتال، فوعد السلطان الباشا بأن يوليه عليها نظرًا لأن الحرب في شبه الجزيرة كانت تؤرق مضجعه وكان يتطلّع إلى القضاء على الوهابيين بسرعة خوفًا من أن تؤدي دعوتهم إلى التفرقة بين المسلمين ، ولمّا انتهت الحرب، عاد السلطان وأخلف وعده، إذ شعر أن وجود الباشا في الشام خطرٌ على كيان السلطنة نفسها ، فمهد الباشا لتنفيذ خطته، بأن أخذ يوطد علاقاته بأقوى شخصين في المنطقة وهما: عبد الله باشا والي عكا، وبشير الثاني الشهابي أمير لبنان، وكلاهما مدين للباشا بالبقاء في منصبه ، أما عبد الله باشا فكان محمد علي قد ساعده لدى السلطان، إثر خلافه مع والي دمشق عام 1821م، فرضي عنه السلطان وأقرّه على ولاية عكا، كما كان الباشا قد أمدّه بالمال في معركته ضد والي دمشق.

أما الأمير بشير فكان قد ناصر عبد الله باشا في ذاك الخلاف، وسار على رأس جيشه وحارب والي دمشق وهزمه. وما كادت الدولة العثمانية تطّلع على هزيمة والي دمشق حتى جردت حملة عسكرية قوية اضطرت الأمير بشير للسفر إلى مصر، حيث رحّب به الباشا، واتفقا على التعاون معًا ، ولمّا كان الباشا على وفاق مع السلطان، فقد استطاع أن يسترضيه ويُلطف موقفه من الأمير بشير، وأن يُعيده إلى إمارته ، ونشأت بين الأمير والباشا علاقة وثيقة وصداقة متينة بعد أن جمعهما طموح مشابه، ألا وهو توسيع رقعة بلاد كل منهما، فتعاهدا على السير معًا في سياسة مشتركة ،أخذت أهداف الباشا تتبلور بدءاً من عام 1825 م عندما صارح الفريق أول الفرنسي «بواييه» بأنه سوف يعمد، بعد أن ينتهي من حرب المورة، إلى وضع يده على بلاد الشام بما فيها ولاية عكا، ولن يقف بجيشه إلا على ضفاف دجلة والفرات، وفي بلاد اليمن والجزء الأوسط من شبه الجزيرة العربية، وتتوافق هذه الأفكار مع ما أشيع، نقلاً عنه وعن ولده إبراهيم باشا، بأنه سيكون المدافع عن حقوق الشعوب العربية التي تعيش تحت الحكم العثماني حياة التابع البائس المستضعف، وأضحت السيطرة على بلاد الشام، بدءاً من عام 1829م، من الأمور الضرورية في سياسته الاستراتيجية.

تُعد حروب الباشا في بلاد الشام حروبًا دفاعية وهجومية في آن معًا، أما

كونها حروبًا دفاعية فلأن الباشا كان يعلم أن الدولة العثمانية لا تألُ جهدًا في السعي لاسترداد مركزها في مصر، وأن السلطان محمود الثاني لم يكن صافي النيّة، وأما كونها حروبًا هجومية فلأن هدفه كان أيضًا التوسع ، ويبدو أن الباشا قد أخذ قرار التصدي للباب العالي ضمن خلفيّات عدّة ، فقد أنس في جيشه القوة، ووجد أن الدولة العثمانية في حالة من التدهور والتفكك، وأنها محط أنظار ومؤامرات الدول الأوروبية، وهكذا وقع والي مصر أسير عاملين: أسير نفسه، إذ رأى أن الباب العالي ظلمه عندما منعه من ولاية الشام، على الرغم من أدائه خدمات جليلة للسلطنة، وأسير اعتقاده أنه أصلح من ولاة الشام.

مرّت الحروب في بلاد الشام بمرحلتين :

أ) انتهت المرحلة الأولى باتفاقية كوتاهية، عام 1833م، ورسّخت السيطرة المصرية على الشام، في حين انتهت المرحلة الثانيةباتفاقية لندن عام 1840م، وقضت بانسحاب الجيش المصري.

استعد الباشا بقواته البرية والبحرية لإخماد الثورة في أشقودرة (أحد محافظات ألبانيا) بناء على طلب السلطان العثماني ، وقبل تحرك قواته تلقى أنباء القضاء عليها .

وفي هذا التوقيت كان الباشا غاضباً من والي عكا بسبب استيلائه على أموال التجار المصريين ، ومماطلته في سداد دين استدانه منه ، ورفض إعادة الفلاحين المصريين الهاربين من مديرية الشرقية ، فاستغل الباشا استعداده العسكري مخاطباً الباب العالى بعزل والي عكا وإلا فهو حر فى تصرفاته.

اكتفى الباب العالي برسالة توبيخ لوالي عكا وأخرى للباشا لإعلامه بخطورة تحركاته بسبب الحالة العامة فى أوروبا .

لم ينتظر الباشا واتخذها ذريعة لبدء معاركه فى الشام بقيادة ابنه إبراهيم باحتلال عكا، وحاول الخليفة مع بريطانيا وقف الزحف البري والبحري للقوات المصرية باعتباره خروجاً على السلطان ومناف للشرع .

وكتب الباشا للباب العالي بعرض مطالبه ، ولكن الأخير رأى أن مطالبه غير مقبولة مؤكداً على سحب قواته .

صدرت أوامر الخليفة بإعداد القوات العثمانية من مختلف الولايات لوقف قوات الباشا عند حدها، واستطاع الجيش المصري خوض معارك عديدة ، وحقق انتصارات ساحقة دمرت فيها القوات العثمانية بكاملها ، وسقطت بعدها دمشق وحلب وأضنه وقونية كما استولى على كوتاهية وأسر محمد رشيد باشا ، وأرسل القائد إبراهيم لأبيه يخطره أنه لم يعد أمامه إلى استانبول أي مقاومة ، وعليه التحرك قبل أن تتدخل الدول الأوروبية ، ولكن الباشا كان يدرك أن السرعة لن تجدى وأن أوروبا لن تستطيع هضمها ، ولذلك جعل القائد إبراهيم يتوقف عند حدود الأناضول ، ويوقع اتفاقية كوتاهية.

وفي هذه الفترة بذلت فرنسا جهودًا مضنية للتوفيق بين وجهتي النظر، العثمانية والمصرية، وهدّدت في إحدى مراحل المفاوضات، بقطع العلاقة مع مصر ، وأخيرًا توصل الجانبان إلى توقيع اتفاقية كوتاهيه، في 4 مايو سنة 1833م، تنازل الباب العالي بموجبها عن كامل بلاد الشام، وأقرّ لمحمد علي باشا بولاية مصر وكريت وكامل وسوريا الطبيعية (بما يشمل لبنان وفلسطين وأضنة)، وبولاية ابنه إبراهيم على جدّة ، وقد تعهد الباشا لقاء ذلك، بأن يؤدي للسلطان كل عام الأموال التي كان يؤديها عن الشام الولاة العثمانيون من قبل. وهكذا جلا إبراهيم باشا عن الأناضول، وانتهت المرحلة الأولى لحروب الشام، وبدا أن الأزمة قد انتهت أيضًا.

ب- المرحلة الثانية :

لم تكن التسوية، التي تمّت في كوتاهية، إلا تسوية مؤقتة، إذ أن الباشا لم يوافق على عقدها إلا خشية من تهديد الدول الأوروبية بحرمانه من فتوحه، ومن جهته وافق السلطان محمود الثاني على عقدها مكرهًا تحت ضغط الأحداث العسكرية والسياسية، وهو عازم على استئناف القتال في ظروف أفضل لاستعادة نفوذه في بلاد الشام ومصر، ولمّا كان التفكير السياسي لكل طرف على هذا الشكل من التناقض، كان لا بد من استئناف الحرب لتقرير النتيجة النهائية .ونفّذ السلطان سياسة استراتيجية من شقين: إنه راح يُحرّض سكان بلاد الشام ضد الحكم المصري من جهة،وقام بحشد القوات لضرب الجيوش المصرية وإرغامها على الخروج من البلاد، بمساعدة بريطانيا، من جهة أخرى .وأدرك الباشا، بعد التطورات السياسية، بأنّ مواقف الدول الأوروبية كانت لغير صالحه، وبأنّ خططه الانفصالية غير قابلة للتحقيق، لكنه لم يفقد الأمل باعتراف السلطنة بالحقوق الوراثية لعائلته في حكم المناطق التي كانت تحت إدارته، وحاول أن ينتهز الفرصة لإجراء محادثات جديدة، فأجرى مباحثات مع مبعوث السلطان، صارم أفندي، في مصر انتهت بالفشل بسبب التصلّب في المواقف.

وهكذا تطورت الأمور السياسية نحو التأزم، وأضحت الحرب بين الجانبين أمرًا لا مفر منه، وجرت الاستعدادات الحربية في الآستانة بشكل نشط ومكثف، وتابعت الدول الأوروبية الميول العسكرية لدى السلطان باهتمام بالغ ، استغل السلطان ثورة سكان بلاد الشام على الحكم المصري، ودفع بجيش في ربيع عام 1839م، بقيادة حافظ باشا، إلى بلاد الشام، وكان ظهوره عند الحدود كافيًا لإيصال الأزمة إلى ذروتها، أما إبراهيم باشا فقد كان يترقب، تنفيذًا لرغبة أبيه في اجتناب كل ما يُظهره بمظهر المعتدي ، وبعد أن احتشد الجمعان، أصدر السلطان أمره إلى حافظ باشا بمهاجمة إبراهيم باشا المتحصن في حلب ، ويبدو أن الباشا تملّكه الفرح لتحمّل السلطان وقائده مسؤولية البدء بالعمليات العسكرية المعادية، لذلك أمر ابنه بمهاجمة الجيش العثماني وكان ذلك في 15 يونيو سنة 1839م ، وفي معركة نصيبين الواقعة شرق عنتاب في الجزيرة الفراتية مُني الجيش العثماني بخسارة فادحة وكارثة حقيقية، إذ كاد الجيش أن يُفنى عن بكرة أبيه، وأسر

المصريون نحوًا من خمسة عشر ألف جندي، وغنموا كميات هائلة من الأسلحة والمؤن ، وتوفي السلطان محمود الثاني قبل أن يبلغه نبأ الهزيمة.

خلف السلطان عبد المجيد الأول أباه السلطان محمود الثاني، وهو صبي لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره،وسرعان ما سارع إلى إجراء مفاوضات مع الباشا، فاشترط لعقد الصلح أن يكون الحكم في الشام ومصر حقًا وراثيًا في أسرته ، وكاد السلطان عبد المجيد يقبل شروطه لو لم تصله مذكرة مشتركة من بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا، تطلب منه قطع المفاوضات مع الباشا وكانت الدول الأربع قد اتفقت على منعه من أن يحلّ محل السلطنة العثمانية الضعيفة في المشرق العربي، طريق بريطانيا إلى الهند ، أما فرنسا فقد انفردت في سياستها الشرقية عن الدول الأربع، ورأت أن تستمر في تأييد الباشا، على أمل أن تضمن لها مقامًا ممتازًا في المنطقة ، ولم تلبث الدول الأربع أن عقدت عام 1840 مع الحكومة العثمانية مؤتمرًا في لندن بحث فيه المجتمعون ما دُعي «بالمسألة الشرقية»، وأسفر المؤتمر عن توقيع معاهدة التحالف الرباعي، وفي هذه المعاهدة عرضت الدول الأوروبية الأربع على الباشا ولاية مصر وراثيًا، وولاية عكا مدى حياته ، واشترطت هذه الدول أن يُعلن الباشا قبوله بهذا العرض خلال عشرة أيام، فإن لم يفعل تسحب الدول الأربع عرضها الخاص بولاية عكا ، أما إذا لم يُجب في مدة عشرين يومًا فإن الدول الأربع تسحب عرضها كله، تاركة للسلطان حرية حرمانه من ولاية مصر.

كان الباشا من جهته مصممًا على التمسك بالبلاد التي فتحها وأقرّته عليها اتفاقية كوتاهيه، وأخذ يراهن على مساعدة فرنسا وعلى حرب أوروبية ينتظرها بين ساعة وأخرى، ولمّا أبلغته السلطنة العثمانية وقناصل الدول الأوروبية في مصر شروط المعاهدة، ترك الأيام العشرة تمر من دون أن يُصدر أي ردّ رسمي، فأبلغه قناصل الدول الأوروبية، في اليوم الحادي عشر الإنذار الثاني، وأمهلوه عشرة أيام أخرى، كما أبلغوه أنه لم يعد له الحق في ولاية عكا ، ومرّت الأيام العشرة الثانية من دون أن يقبل صراحة تنفيذ بنود الاتفاقية، فعدّ قناصل الدول الأوروبية أن ذلك يعني الرفض، عندئذ أصدر السلطان فرمانًا بخلعه من ولاية مصر ، أمام هذا الأمر شرعت الدول الأوروبية باتخاذ إجراءات تمهيدية لتنفيذ تعهداتها، فأمرت بريطانيا أسطولها في البحر المتوسط أن يقطع المواصلات البرية والبحرية بين مصر والشام وضرب موانئ هذه البلاد، وأوعزت إلى سفيرها في الآستانة بإشعال نار الثورة ضد الباشا في المدن والقرى الشاميّة، كما قطعت الدول الأوروبية الأربع علاقاتها بمصر.

استقبل الباشا نبأ عزله بهدوء، وأعرب عن أمله بالتغلب على هذه المحنة، ثم جنح للسلم عندما ظهر أمير البحر البريطاني «نابييه» أمام الإسكندرية، مهددًا بلغة الحديد والنار، ورأى أن فرنسا غير قادرة على مقاومة أوروبا كلها، لذلك وقّع اتفاقية مع أمير البحر المذكور وعد فيها بالإذعان لرغبات الدول الكبرى والجلاء عن بلاد الشام بشرط ضمان ولايته

الوراثية لمصر[1]، لكن الدولة العثمانية رفضت هذا الشرط بإيعاز من بريطانيا، ساندت فرنسا الباشا في موقفه، وتشدّدت في ذلك حتى خيف من وقوع حرب أوروبية، عندئذ تدخلت كل من النمسا وبروسيا في هذه القضية وأجبرتا بريطانيا وروسيا على تبني وجهة نظر الباشا وفرنسا، فاجتاز والي مصر مأزق الخلع وإن أرغم على الاكتفاء بولاية مصر في المستقبل، وفعلاً أصدر السلطان فرمانًا بجعل ولاية مصر وراثية، وانتهت بذلك الأزمة العثمانية - المصرية، وجلا المصريون عن الشام.

وهكذا أجمعت الدول الأوروبية مع الإمبراطورية العثمانية على موقف موحد لتحجيم مصر (سميت بالمسألة الشرقية بموجب معاهدة لندن 1840)لإفشال مشروع الباشا والتضييق على آماله في إقامة دولة ممتدة شرقاً وشمالاً وجنوباً مركزها مصر تتمتع بالاستقلال السياسي وتنعم بمشروع تنموي عملاق ، كما يرى الأستاذ حمدي عثمان أن :

(الدول الأوروبية تدخلت ونجحت فى تقرير مبدأ رأت فيه خدمة مصالحها قبل أي اعتبار آخر ، وهو أن تبقي مصر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية المريضة وإعطاء محمد على الحكم الوراثي بها بالضمانات والفرمانات التى صدرت ولا يعكر التسابق على تقسيم الإمبراطورية سلام أوروبا ، ولا تقوم فى الشرق دولة قوية تقف فى وجه أطماع أوروبا) [2].

وأصبح الباشا يحكم مصر وراثياً وأصبحت قوات مصر البحرية والبرية جزءاً من القوات العثمانية تشترك بناءً على طلب السلطان فى الحروب التى يخوضها وأصبحت قوانين الدولة العثمانية ومعاهداتها تطبق على مصر.

لم يؤد قبول الباشا لشروط معاهدة لندن 1840م لإنهيار الباشا أو تحطم آماله ، وإنما تفرغ لمشروعه الإصلاحي ، وإعادة ترتيب أوراق البيت المصري فى إطار الأوضاع الجديدة ، فبعد انحسار توسعاته الخارجية تركزت جهوده لاستكمال سياسات التعليم والصناعة والزراعة وأحوال التجارة وإقرار حقوق المواطن .

سعى الباشا لتحسين علاقاته بإنجلترا بعد سقوط وزارة الأحرار في 1841م ، ورغم تقاعس فرنسا خلال أزمة 1840م إلا أن العلاقات المصرية الفرنسية لم يشوبها أي فتور أو تراجع ، فاستمرت بنفس المستوى من الاحترام ، واستمر الفرنسيون فى القدوم لمصر للمشاركة فى المشروعات العمرانية والتجارة ، كما أن العلاقة مع السلطان العثماني سادها الصفاء والمجاملات المتعارف عليها .

السياسة الداخلية :

وما كان يمكن للباشا أن ينفذ سياسته الداخلية ويبسط سلطانه ويقيم

(1) ملحق رقم (3) اتفاقية بين ممثل محمد علي وقائد الأسطول الإنجليزي نابييه عام 1840م.
(2) هؤلاء حكموا مصر – من مينا إلى مبارك ص 435 – حمدي عثمان – مراجعة د. ناصر الأنصاري .

الحكومة المركزية التى يريدها ، دون القضاء على دعائم النظام الإقطاعي القائم الذي توزع فيه ولاء المصريين ، وتوزعت السلطة بين زعماء العصبيات المسلحة من أفراد المماليك وقواد الجند ومشايخ القبائل العربية فى مصر ، بالإضافة إلى المشايخ والعلماء بما لهم من نفوذ ديني والملتزمين بما لهم من سلطان على الفلاحين .

وفي هذا السياق يرى الدكتور / أحمد زكريا الشلق

(ولعل مما ساعد محمد علي على المضي قدماً في الإصلاح ما أدركه جيداً أن مصر تختلف اختلافاً كبيراً عن بقية الولايات العثمانية وأن الأوضاع التى تغيرت فيها بحيث كان يتحتم عليه إذا ما قدر له الاستمرار في الحكم أن يحكمها بنهج جديد وأسلوب يختلف عما كان عليه الحال من قبل ولعل ما شهدته مصر من إدارة منظمة على عهد الحملة الفرنسية قد تركت أثرها في ذهن محمد على ، حيث أخذت البلاد تتطلع إلى عهد جديد عقب رحيل الفرنسيين لما ترتب على حملتهم من تأثير كبير ليس فى إحداث تغييرات فى المجتمع وإنما فى إلقائها لبذور التغيير نتيجة ما أحدثته من أساليب وطرائق جديدة فى أنظمة الحكم والإدارة لم تعرفها البلاد قبل مجئ الفرنسيين) [1].

ثم يستطرد قائلاً :

(وقد تمثل مشروع محمد على فى جوانبه الاقتصادية فى بناء اقتصاد متنوع ومستقل فى إطار السوق العالمي ، تلعب الدولة فيه الدور الرئيسي فى إحداث التراكم متخذاً فى ذلك شكلاً يقترب من رأسمالية الدولة عندما أصبحت الدولة المحتكر شبه الوحيد لوسائل الإنتاج فى القطاعين الزراعي والصناعي وبالتالي لناتج العمل الاجتماعي ونظراً لسيطرة النشاط الزراعي على الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة فقد استهدف مشروع محمد على تعبئة الفائض فى القطاع الزراعي إلى أقصى الحدود) . [2]

ثم يضيف :

(وقد استخدم الفائض الذي حصلت عليه الدولة من الزراعة فى إقامة قاعدة صناعية فى إطار الهدف العام الذي كان محمد علي يسعى إلى تحقيقه وهو إقامة اقتصاد متنوع ومستقل في إطار السوق العالمي وخلق نمو

(1) محمد على وعصره – مطبعة دار الكتب والوثائق القومية 2005 – د. أحمد زكريا الشلق وآخرون.
(2) محمد على وعصره – مطبعة دار الكتب والوثائق القومية 2005 – د. أحمد زكريا الشلق وآخرون.

اقتصادي متوازن) .[1]

فكان الباشا هو الأقدر والأسرع فى تنفيذ برنامج متكامل مستفيداً مما وصل إليه الغرب من تقدم فى إطار مشروعه لبناء دولة حديثة .

فاتجه الباشا إلى بناء دولة عصرية على النسق الأوروبي في مصر، واستعان في مشروعاته الاقتصادية والعلمية بخبراء أوروبيين ومنهم بصفة خاصة الفرنسيون الذين أمضوا في مصر بضع سنوات في ثلاثينات القرن التاسع عشر وكانوا يدعون إلى إقامة مجتمع نموذجي على أساس الصناعة المعتمدة على العلم الحديث ، وكانت أهم دعائم دولته العصرية سياسته التعليمية والتثقيفية الحديثة، حيث كان يؤمن بأنه لن يستطيع أن ينشئ قوة عسكرية على الطراز الأوروبي المتقدم ويزودها بكل التقنيات العصرية وأن يقيم إدارة فعالة واقتصاداً مزدهراً يدعمها ويحميها إلا بإيجاد تعليم عصري يحل محل التعليم التقليدي.

1-عسكريًا :

أدرك الباشا أنه لتحقيق أهدافه التوسعية، كان لا بد له من تأسيس قوة عسكرية نظامية حديثة، تكون بمثابة الأداة التي تحقق له تلك الأهداف ، كان الجيش مؤلفًا من فرق غير نظامية تميل بطبيعتها إلى الشغب والفوضى، معظمها من الأكرادوالألبان والشراكسة، إضافة إلى تلك القوات جماعات من الأعراب الذين كان الولاة يلجؤون إليهم كمرتزقة، وكانت أعمالها لا تتعدى أساليب حرب العصابات والكرّ والفرّ ،فرأى أن هذا الجيش لا يعتمد عليه، فبذل جهده في إنشاء جيش يضارع الجيوش الأجنبية في قتالها، وقرر أن يستبدل جنوده غير النظامية بجيش على النظام العسكري الحديث.

أ- الجيش :

كانت محاولة الباشا الأولي لتأسيس جيش نظامي عام 1815م، عندما عاد من حرب الوهابيين، حيث قرر تدريب عدد من جنود الأرناؤوط الألبان التابعين لفرقة ابنه إسماعيل على النظم العسكرية الحديثة، في مكان خصصه لذلك في بولاق ، لم يرق لهؤلاء الجنود ذلك، بسبب طبيعتهم التي تميل إلى الشغب والفوضى، فثاروا على الباشا وهاجموا قصره ودار بينهم وبين الحرس قتال، استطاع خلاله حرس الباشا السيطرة على الموقف، فأيقن أنه لا يمكنه الاعتماد على مثل هؤلاء الجند، فأرجأ تنفيذ الفكرة.

لجأ الباشا مجددًا إلى الحيلة، ففي عام 1820م، أنشأ الباشا مدرسة حربية في أسوان، وألحق بها ألفًا من مماليكه ومماليك كبار أعوانه، ليتم تدريبهم على النظم العسكرية الحديثة على يد ضابط فرنسي يدعى جوزيف سيف جاء إلى مصر وعرض خدماته على الباشا ، وبعد ثلاث سنوات من التدريب،

(1) محمد على وعصره – مطبعة دار الكتب والوثائق القومية 2005 – د. أحمد زكريا الشلق وآخرون.

نجحت التجربة وتخرجت تلك المجموعة ليكون هؤلاء الضباط النواة التي بدأ بها الجيش النظامي المصري.

بعد ذلك، كان أمام الباشا مشكلة، أنه وبالتجربة ثبت أن الجنود الأتراك والأكراد والألبان والشراكسة لم يعودوا يصلحون ليكونوا عماد جيشه لعدم تقبلهم للاندراج في جيش نظامي، لذا تحجج بحاجته إليهم في تأمين الثغور، وأرسلهم إلى دمياط ورشيد ليخلي القاهرة، وليطمئنهم أرسل معهم بعض أبنائه كقادة لهم، ثم أرسل إلى ابنه إسماعيل ليمده بعشرين ألفًا من السودانيين ليتم تدريبهم على الجندية في معسكرات أعدها لهم في بني عدي، على أيدي الضباط الجدد ، إلا أن التجربة فشلت لتفشي الأمراض بين الجنود السودانيين لاختلاف المناخ، لذا لم يكن أمامه إلا الاعتماد على المصريين ، قاوم الفلاحون في البداية تجنيدهم، لأنهم لم يروا مصلحة لهم فيه، واعتبروه عملاً من أعمال السخرة ، ولكن وبمرور الوقت تجاوب الفلاحون مع الوضع الجديد، استشعروا تحت راية الجيش بالكرامة وبحياة مأمونة الملبس والمسكن لا يعانون فيها معاناتهم في الزراعة ، وبحلول شهر يونيو من عام 1824م، أصبح لدى الباشا ست كتائب من الجند النظاميين المصريين يتجاوز عددهم 25 ألف جندي، فأمر بانتقالهم إلى القاهرة.

بذلك أصبح لمصر جيش نظامي بدأ يتزايد باطّراد حتى بلغ 169 ألف ضابط وجندي في إحصاء تم عام 1833م، وإلى 236 ألف في إحصاء تم عام 1839م كما أنشأ الباشا ديوانًا عرف بديوان الجهادية لتنظيم شئون الجيش وتأمين احتياجاته من الذخائر والمؤن والأدوية، وتنظيم الرواتب .كانت أول مشاركات هذا الجيش في حرب المورة، التي أظهرت ما وصلت إليه العسكرية المصرية، وهو ما جعل لها شأنًا بين القوى العسكرية المعاصرة، وقد اعتمد عليه إبراهيم باشا في حملته على الشام والأناضول.

ب- الأسطول :

عندما شرع الباشا في حرب الوهّابيين، اقتضت الحاجة إلى بناء سفن لنقل الجنود عبر البحر الأحمر، فشرع في بنائها في ترسانة بولاق، ثم نقل القطع على ظهور الجمال إلى السويس ليتم تجميعها هناك، وقد اقتصر دور هذا الأسطول في البداية على نقل الإمدادات والتموين طوال سنوات الحملة ،وبعد أن أسس الجيش النظامي المصري، وجد أنه من الضروري تأسيس أسطول حربي قوي يعاونه على بسط نفوذه.

اعتمد الباشا في البداية على شراء السفن من أوروبا، كما تعاقد على بناء سفن أخرى في موانئ أوروبا ، ولكن بعد تدمير هذا الأسطول في معركة ناڤارين أمام أساطيل إنجلترا وفرنسا وروسيا الأكثر تطوّرًا، لم ييأس الباشا وأمر في عام 1829 ببناء «ترسانة الإسكندرية»، التي عهد في إدارتها إلى مهندس فرنسي اسمه سريزي ، قامت الترسانة بمهمة إعادة بناء الأسطول على الأنماط الأوروبية الحديثة، وقد بلغ عدد السفن الحربية التي صنعت في

تلك الترسانة حتى عام 1837م(28)سفينة حربية من بينها (10) سفن كبيرة كل منها مسلح بمائةمدفع، فاستغنت مصر عن شراء السفن من الخارج ، ومن شدة اهتمام الباشا بهذه الترسانة كان يزورها باستمرار، وكان يستحث العمال على العمل، ويحضر حفلات تدشين السفن الجديدة.

ج- التعليم العسكري :

أمر الباشا بتأليف مجلس يشرف على شئون التعليم والتدريب وسماه «قومسيون المدارس العسكرية » وتوسع فى التعليم العسكري فى مصر فبعد أن أمر ببناء مدرسة الضباط في أسوان ومدرسة الجند في بني عدي، أمر بتأسيس مدارس أخرى في فرشوطوالنخيلة وجرجا ، كما أسس مدرسة إعدادية حربية بقصر العيني لتجهيز التلاميذ لدخول المدارس الحربية، يدرس بها نحو 500 تلميذ، لكنها نقلت بعد ذلك إلى أبو زعبل حيث أصبحت تسع نحو 1200 تلميذ .

أضاف الباشا بعد ذلك، مدرسة للبيادة في الخانقاه، والتي نقلت إلى دمياط عام 1834، ثم إلى أبو زعبل عام 1841م، ومدرسة للسواري بالجيزة عام 1831م، وأخرى للمدفعية في طره عام 1831 م، كما أسس مدرسة لأركان الحرب في 15أكتوبر سنة 1825 بالقرب من الخانقاه، ومدرسة للموسيقى العسكرية ، وأنشأ أيضًا معسكراً لتدريب جنود الأسطول على الأعمال البحرية في رأس التين ،ولإعداد الضباط البحريين، وأسس مدرسة بحرية عملية على ظهر إحدى السفن الحربية، ولما اتسع نطاقها قسمت إلى فرقتين كل واحدة منها على سفينة.

د- الصناعات العسكرية :

رأى الباشا أنه لكي يضمن الاستقلالية، وحتى لا يصبح تحت رحمة الدول الأجنبية، عليه إنشاء مصانع للأسلحة في مصر. كان مصنع الأسلحة والمدافع في القلعة باكورة هذا التفكير، والذي أسسه عام 1827م، وكان ينتج بين 600 و650 بندقية، وبين 3 و4 مدافع في الشهر الواحد ، كما كان ينتج سيوف الفرسان ورماحهم وحمائل السيوف واللجم والسروج ، وفي عام 1831م أسس الباشا مصنعاً آخر للبنادق في الحوض المرصود، كان ينتج 900 بندقية في الشهر الواحد، ثم مصنعاً ثالثاً في ضواحي القاهرة، وكانت المصانع الثلاثة تصنع في السنة 36.000 بندقية عدا الطبنجات والسيوف.

هـ- التجنيد :

كانت حركة التجنيد قائمة على قدم وساق في جميع أنحاء البلاد ، ولم يأت عام 1823 حتى تألفت الأورط الست الأولى فى الجيش المصري ، وعين الألف ضابط الذين تم تدريبهم بمدرسة أسوان الحربية ضباطاً فى هذه الأورط .

وتشير عفاف السيد لتجنيد المواطنين المصريين فى الجيش فتقول :

(أظهرت الحاجة إلى تجنيد المصريين في الجيش تطوراً إضافياً في اتجاه تحديث الدولة بخلق جيش من أبناء البلاد ليحل محل الجيوش التقليدية من المرتزقة أو المماليك ، هذا الجيش الذي أصبح أداة للوحدة ، أصبح كذلك أداة لصد الغزو ، بل إنه أصبح بالإضافة إلى ذلك وسيلة لتنفيذ المخططات الإمبريالية ، فجيش من 18000 – 20000 ألف مقاتل كان كافياً لحماية البلاد ، كما كان الحال في عهد المماليك ، لكن جيشاً مكوناً من أكثر من 100000 مقاتل ، كان من الواضح أنه مُشكل ومعه نوايا « إمبريالية » ، وكان ينمو وتنمو معه الرغبة فى التوسع) [1].

و- الصحافة العسكرية :

المطبعة الأميرية :

عنى الباشا بالصحافة العسكرية والمطبوعات فأنشأ المطبعة الأميرية أو مطبعة صاحب السعادة فى عام 1819م ، وكانت تقوم بطبع ما يحتاج إليه الجيش من الكتب اللازمة للتعليم ونشر ما ينبغي نشره من القوانين والتعليمات العسكرية ، وبجانب مطبعة بولاق كانت للجيش مطابع خاصة وأهمها مطبعة المدفعية بطرة ، ومطبعة القلعة الخاصة بجرنال الخديوي .

صناعة الورق :

ومن أجل هذه المطبعة حاول الباشا أن ينشئ صناعة الورق على ضفاف النيل كما كان أيام الفراعنة ، واستطاع أن يجعله صناعة وطنية فيما بعد ، وكان المصنع (الكاغدخانة) يخرج بعض أصناف الورق ، وكانت مصر تصدر منه إلى المغرب واليمن والحجاز .

الوقائع المصرية :

أصدر الباشا الوقائع المصرية فى عام 1829م وكانت توزع على ضباط الجيش .

ويتحدث د. فلاديمير سافريونوف عن الذاتية المصرية والأدب العربي فى هذا العصر قائلاً :

(وشهد القرن التاسع عشر إعادة البناء للمنظومة الأدبية والفكرية التقليدية ، كما شهد تكوين الثقافة الجديدة والحديثة ، وما خلقته هذه الفترة من أدباء بارزين ولامعين لهم من المكانة والأهمية ما كان لشعراء العرب فى القرون الوسطى ربما كان لآثارهم أهمية بالغة من وجهة نظر النقد الأدبي ونظرية الثقافة العالمية).

كما نلاحظ فى هذا السياق حركة نشطة تولدت فى البلاد لأعمال الترجمة والطباعة والنشر وإقامة أول مرصد فلكي يتناولها حمدي عثمان فيقول :

(وكان طبيعياً والتعليم قائم على إدخال علوم كانت حينئذ غريبة أن تقوم

(1) مصر فى عهد محمد على – المركز القومي للترجمة 2016 – عفاف لطفي السيد – ترجمة عبد السميع عمر زين الدين – مراجعة السيد أمين شلبي

حركة ترجمة واسعة لنقل تلك العلوم إلى العربية والتركية ، وتبعاً لذلك أنشئت مطبعة بولاق الأميرية التي تأسست سنة 1820 م ، وكانت تقوم بطبع الكتب للمدارس والجيوش ، ثم أخذت تطبع جريدة « الوقائع المصرية » وقامت مطابع أخرى صغيرة إلى جانب تلك المطبعة الكبرى ، مثل مطبعة سراي رأس التين ومطبعة مدرسة الطب في أبي زعبل ومطبعة القلعة ومطبعة المهندسخانة وأصدر جريدة الجورنال الخديوي ، وأنشأ محمد على أول مرصد فلكي حديث فى مصر وأنشأ مجلس التعليم العام[1] .

2- التعليم

أدرك الباشا أنه لكي تنهض دولته، يجب عليه أن يؤسس منظومة تعليمية، تكون العماد الذي يعتمد عليه لتوفير الكفاءات البشرية التي تدير هيئات دولتهالحديثة وفي الصدارة منها الجيش، لذا فقد بدأ بإرسال طائفة من الطلبة الأزهريين إلي أوروبا للدراسة في مجالات عدة، ليكونوا النواة لبدأ تلك النهضة العلمية ، كما أسس المدارس الابتدائية والعليا، لإعداد أجيال متعاقبة من المتعلمين الذين تعتمد عليهم دولته الحديثة .

أ- البعثات التعليمية إلى إيطاليا وفرنسا وانجلترا واستكشاف منابع النيل:

في عام 1813م، ابتعث الباشا أول البعثات التعليمية إلي أوروبا، وكانت وجهتها إلى إيطاليا، حيث أوفد عدد من الطلبة إلي ليفورنو وميلانو وفلورنسا وروما لدراسة العلوم العسكرية وطرق بناء السفن والهندسة والطباعة، ثم أتبعها ببعثات لفرنسا وإنجلترا،كانت البعثات الأولى صغيرة، حيث كان جملة من بعث خلالها لا يتعدى 28 طالبًا، ورغم ذلك فقد لمع منهم عثمان نور الدين الذي أصبح أميرالاي الأسطول المصري ونقولا مسابكي الذي أسس مطبعة بولاق بأمر من الباشا عام 1821م.

إلا أن العصر الذهبي لتلك البعثات، كان مع بعثة عام 1826 التي تكونت من 44 طالبًا لدراسة العلوم العسكرية والإدارية والطب والزراعة والتاريخ الطبيعي والمعادن والكيمياء والهيدروليكا وصب المعادن وصناعة الأسلحة والطباعة والعمارة والترجمة تبعها بعثة ثانية عام 1828 إلى فرنسا، وثالثة عام 1829 إلى فرنسا وإنجلترا والنمسا، ورابعة تخصصت في العلوم الطبية فقط عام 1832 ، وشهد عام 1844، أكبر تلك البعثات العلمية والتي أرسلت إلى فرنسا، وعرفت باسم «بعثة الأنجال» لأنها ضمت 83 طالبًا بينهم اثنين من أبناء الباشاواثنان من أحفاده ، كان إجمالي عدد تلك البعثات تسعاً ، ضمت 319 طالبًا وبلغ إجمالي ما أنفق عليهم 303.360 جنيها ،كما أمر، الباشا

(1) هؤلاء حكموا مصر من مينا إلى مبارك – حمدي عثمان ص 432 سلسلة الألف كتاب

بتوجيه ثلاث حملات بقيادة البكباشي سليم القبطان أعوام 1839، 1840،و1841 لاستكشاف منابع النيل ، كان لتلك الحملات الفضل الكبير في استكشاف تلك المناطق ومعرفة أحوالها .

ب- المدارس العليا :

أنشأ العديد من الكليات وكان يطلق عليها آنذاك «المدارس العليا»، بدأها عام 1816، بمدرسة للهندسة بالقلعة لتخريج مهندسين يتعهدون بأعمال العمران ، وفي عام 1827 أنشأ مدرسة الطب في أبو زعبل بنصيحة من كلوت بك للوفاء باحتياجات الجيش من الأطباء، ومع الوقت خدم هؤلاء الأطباء عامة الشعب، ثم ألحق بها مدرسة للصيدلة، وأخرى للقابلات (الولادة) عام 1829، ثم أنشأت مدرسة المهندسخانة في بولاق للهندسة العسكرية، ومدرسة المعادن في مصر القديمة عام 1834، ومدرسة الألسن في الأزبكية عام 1836، ومدرسة الزراعة بنبروه ومدرسة المحاسبة في السيدة زينب عام 1837، ومدرسة الطب البيطري في رشيد ومدرسة الفنون والصنائع عام 1839، وقد بلغ مجموع طلاب المدارس العليا نحو 4.500 طالب.

ج- المدارس الابتدائية وديوان المدارس :

لما تقدمت المدارس العليا واتسع نطاقها، قرر الباشا إنشاء «ديوان المدارس» عام 1837، وعهد بإدارته إلى بعض أعضاء البعثات العائدين لمصر، لتنظيم التعليم بالمدارس، قرر هذا الديوان توسيع قاعدة التعليم في مصر، فوضع لائحة لنشر التعليم الابتدائي، نصت على ضرورة إنشاء 50 مدرسة ابتدائية، وهو ما وافق عليه الباشا، وأمر بإنشائها على أن يكون 4 منها بالقاهرة وواحدة بالإسكندرية تضم كل منها 200 تلميذ، والباقي توزع على مختلف الأقاليم وتضم كل منها 100 تلميذ.

ويضيف حمدي عثمان :

« ويلاحظ أنه لم يكن قبل محمد علي نظام تعليمي قائم بالمعنى المفهوم ؛ إذ لم يكن هناك سوى الأزهر وبعض المدارس الملحقة بالمساجد والكتاتيب القائمة فى المدن والريف ، ولم تكن تلك المعاهد تكون وحدة تعليمية ، كما لم يكن للحكومة إشراف عليها وكانت مجالسها حينئذ غير صالحة لإمداد محمد

على بنوع من الرجال الذين يريدهم للقيام على إصلاحاته ؛ إذ كانت الدراسة فيها قد اضمحلت أيام الحكم العثماني ؛ لذلك كان على محمد على باشا أن يدخل على تلك المعاهد الإصلاحات اللازمة وأن ينشئ معاهد أخرى تدرس فيها العلوم الحديثة وبدأ بناء هرمه التعليمي الجديد من القمة وذلك بإنشاء المدارس العليا أولاً ، ثم أنشأ المدارس الابتدائية والتجهيزية (الثانوية) ومن المدارس العليا التي انشأت مدرسة المهندسخانة (الهندسة) والطب البيطري والزراعة والصيدلة والألسن ، هذا بخلاف المدارس الحربية بفروعها» [1] .

3-الاقتصاد :

لكي يحقق الباشا الاستقلال السياسي، كان في حاجة إلى إنماء ثروة البلاد وتقوية مركزها المالي، لذا عمد إلى تنشيط النواحي الاقتصادية لمصر، واستخدم لتحقيق ذلك عشرات الآلاف من العمال المصريين .

أ- الصناعة :

بني الباشا قاعدة صناعية لمصر، وكانت دوافعه للقيام بذلك في المقام الأول توفير احتياجات الجيش، فأنشأ مصانع للغزل والنسيج ومصنعا للجوخ في بولاق، ومصنعا للحبال اللازمة للسفن الحربية والتجارية ، ومصنع للأقمشة الحريرية وآخر للصوف ومصنعا لنسيج الكتان ومصنع الطرابيش بفوه، ومعمل سبك الحديد ببولاق ومصنع ألواح النحاس التي كانت تبطن بها السفن، ومعامل لإنتاج السكر، ومصانع النيلةوالصابون ودباغة الجلود برشيد ، ومصنعاللزجاج الصيني ومصنعاً للشمع ومعاصرللزيوت ، كما كان لإنشاء الترسانة البحرية دور كبير في صناعة السفن التجارية .

ب- الزراعة

اهتم الباشا بالزراعة، فاعتنى بالريّ وشق العديد من الترع وشيّد الجسوروالقناطر، كما وسّع نطاق الزراعة، فخصص نحو 3.000 فدان لزراعة التوت للاستفادة منه في إنتاج الحرير الطبيعي، والزيتون لإنتاج الزيوت، كما غرس الأشجار لتلبية احتياجات بناء السفن وأعمال العمران ، وفي عام 1821 أدخل زراعة صنف جديد من القطن طويل التيلة يصلح لصناعة الملابس، بعد أن كان الصنف الشائع لا يصلح إلا للاستخدام في التنجيد، وشجع زراعة أصناف مختلفة من المحاصيل الزراعية لتلبية

(1) هؤلاء حكموا مصر من مينا إلى مبارك – حمدي عثمان ص 431 سلسلة الألف كتاب

الاحتياجات المحلية والتصدير.

ج- التجارة

بعد أن ازدادت حاصلات مصر الزراعية وخاصة القطن، اتسع نطاق تجارة مصر الخارجية ، كما لعب إنشاء الأسطول التجاري وإصلاح ميناء الإسكندرية وتعبيد طريق السويس-القاهرة وتأمينه لتسيير القوافل، دورًا في إعادة حركة التجارة بين الهند وأوروبا عن طريق مصر، فنشطت حركة التجارة الخارجية نشاطًا عظيمًا، حتى بلغت قيمة الصادرات 2.196.000 جنيه والواردات 2.679.000 جنيه عام 1836.

د- القناطر الخيرية :

كانت أراضى الوجه البحري إلى أوائل القرن التاسع عشر تروى بطريق الحياض كأراضي الوجه القبلى ، فلا يزرع فيها إلا الشتوي ولا يزرع الصيفي إلا على شواطئ النيل أو الترع القليلة المشتقة منه .

وقد أخذ الباشا فى تغيير هذا النظام تدريجاً ، إذ أخذ فى شق الترع وتطهيرها وإقامة الجسور على شاطئ النيل ليضمن توفير مياه الرى فى معظم السنة ، وصارت الترع تروى الأراضى في غير أوقات الفيضان جهد المستطاع ، ولاسيما بعد إقامة القناطر عليها ، وقد توج الباشا أعمال الرى التى أقامها بإنشاء «القناطر الخيرية» واسمها يغنى عن التعريف ، فإنها قوام نظام الرى الصيفى فى الوجه البحرى ، وهى وإن كانت آخر أعماله فى الرى إلا أنها أعظمها نفعاً وأجلها شأناً وأبقاها على الدهر أثراً ، وقد فكر فيها بعد ما شاهد بنفسه فوائد القناطر التى أنشأها على الترع المصرية العديدة ، ورأى أن كميات عظيمة من مياه الفيضان تضيع هدراً فى البحر، ثم تفتقر الأراضى إلى مياه الرى ، فاعتزم ضبط مياه النيل للانتفاع بها زمن التحاريق ولإحياء الزراعة الصيفية فى الدلتا ، وذلك بإنشاء قناطر كبرى فى نقطة انفراج فرعى النيل .

عهد الباشا بدراسة هذا المشروع إلى جماعة من كبار المهندسين ، منهم المسيو لينان كبير مهندسيه ، فوضع له تصميماً وشرع فى العمل وفقاً لهذا التصميم سنة ١٨٣٤ ثم ترك لوقت آخر ، وعندما اعتزم استئناف العمل استرشد بمهندس فرنسى آخر وهو المسيو موجيل إذ أعجبته منه مقدرته الهندسية في إنشاء حوض السفن بميناء الاسكندرية ، فعهد إليه وضع تصميم إقامة القناطر الخيرية ، فقدم مشروعاً يختلف عن تصميم المسيو لينان.

ويتألف المشروع من قنطرتين كبيرتين على فرعى النيل يوصل بينهما برصف كبير ، وشق ترعا ثلاثا كبرى تتفرع عن النيل فيما وراء القناطر لتغذية الدلتا ، وهى الرياحات الثلاثة المعروفة برياح المنوفية ورياح البحيرة ورياح الشرقية الذى عرف بالتوفيقى لأنه أنشئ فى عهد الخديو توفيق باشا.

وقد شرع فى العمل على قاعدة تصميم موجيل بك وبمعاونة مصطفى بهجت (باشا) ومظهر (باشا) المهندسين الكبيرين المتخرجين في البعثات

العلمية.

وضع الباشاحجر الأساس للقناطر الخيرية فى احتفال فخم يوم الجمعة عام ١٨٤٧ ميلادية ، وكانت مدة حكمه إلى ذلك العهد ٤٣ سنة ، ولكن العمل كان قد بدأ قبل ذلك ، ثم اعتراه البطء و التراخى لما أصاب همة الحكومة من الفتور فى أخريات أيام الباشا ، ثم توقف العمل بعد وفاته أثناء ولاية عباس الأول بحجة أن حالة الخزانة لا تسمح ببذل النفقات الطائلة التى يتكلفها إنفاذ المشروع ، وقد تم بناء القناطر وأنشئ رياح المنوفية فى عهد سعيد باشا.

4-الإدارة :

أ- نظام الحكم :

حكم الباشا مصر حكمًا أوتوقراطيًا مع ميل لاستشارة بعض المقربين قبل إبرام الأمور، إلا أنه اختلف عن الحكم الاستبدادي للمماليك في أنه كان يخضع لنظام إداري بدلاً من الفوضى التي سادت عصر المماليك.

- فقد أسس الباشا مجلسًا حكوميًا عرف باسم «الديوان العالي» مقره القلعة يترأسه نائب الوالي الباشا، ويخضع لسلطة هذا الديوان دواوين تختص بشئون الحربية والبحرية والتجارة والشئون الخارجية والمدارس والأبنية والأشغال.

- كما أسس مجلسًا للمشورة يضم كبار رجال الدولة وعدد من الأعيان والعلماء، ينعقد كل عام ويختص بمناقشة مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية.

- وضع الباشا قانونًا أساسيًا عرف بقانون «السياستنامة»، يحدد فيه سلطات كل ديوان من الدواوين الحكومية[1].

ب- التقسيم الإداري

قسّم الباشا مصر إلى سبع مديريات أربعة في الوجه البحري وهي الأولى ضمت البحيرة والقليوبية والجيزةوالثانية المنوفية والغربية والثالثة الدقهلية والرابعة الشرقية وواحدة في مصر الوسطى وشملت بني سويف والفيوم والمنيا، واثنتان في مصر العليا الأولى من جنوب المنيا إلى شمال قنا والثانية من قنا إلى وادي حلفا، إضافة إلى خمس محافظات وهي القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط والسويس.

ج- النظام المالي :

ألغى الباشا نظام «الالتزام» الذي كان يسمح لبعض الأفراد الذين يسمون بالملتزمين بدفع حصص الضرائب على بعض القرى، ويخوّل لهم جمعها بمعرفتهم، مما كان يرهق المزارعين لأنهم عادةً ما كانوا يجبون تلك الأموال بقيمة أكثر مما دفعوه، إلا أنه استبدل هذا النظام بنظام «الاحتكار» الذي جعل منه المالك الوحيد لأراضي القطر المصري، وبذلك ألغى الملكية الفردية للأراضي، كما أجهد الشعب بالضرائب التي كان يفرضها عليه ، كلما احتاج لتمويل أحد حملاته أو مشاريعه دون نظام محدد، فشملت الضرائب المفروضة على الأراضي والمزروعات والأفراد والماشية ، وكما احتكر الأراضي والزراعة، احتكر أيضًا الصناعة والتجارة، مما جعل منه المالك الوحيد لأراضي مصر، والتاجر الوحيد لمنتجاتها، والصانع الوحيد لمصنوعاتها .

(1) ملحق رقم (2) بالقانون الأساسي (السياستنامة) عام 1837م.

5- عمرانياً :

اهتم الباشا ببعض النواحي العمرانية التي تخدم دولته الناشئة، فأسس المدن مثل الخرطوم وكسلا، وأقام القلاع للدفاع عن الثغور وعاصمة البلاد، كما شيّد فنار الإرشاد للسفن في رأس التين بالإسكندرية ، وعني أيضًا ببناء القصور ودور الحكومة، وأنشأ دفترخانة لحفظ الوثائق الحكومية، وداراً للآثار بعدما أصدر أمرًا بمنع خروج الآثار من مصر، وعبّد الطرق التجارية ونظّم حركة البريد وجعل له محطات لإراحة الجياد.

6- اجتماعياً :

تدرّج المجتمع في عهد الباشا إلى عدة طبقات اجتماعية أعلاها الطبقة الحاكمة التي ضمت أسرته وكبار رجاله وموظفي الدولة من المتعلمين في المدارس والمبتعثين للخارج، ثم طبقة العلماء والأعيان فالمزارعين وعمال المصانع والعربان والرقيق من اليونانيين الذين أسروا في حرب المورة والجواري الشركسيات والحبشيات والسودانيات اللاتي كن يخدمن في بيوت الأثرياء ، وقد ارتفع تعداد السكان في عهده من 2.514.400 نسمة عام 1823، إلى 4.476.440 نسمة عام 1845 .وكان محمد علي باشا متسامحًا واسع الأفق في الشؤون الدينية ، فقرَّب إليه المسيحيين كما المسلمين، واستعان بهم في حكمه وأدخلهم في حاشيته .

وأصدر الباشا سلسلة من التشريعات حددت علاقة المواطنين بالسلطات الحاكمة ، ومن أهم هذه لائحة الفلاحة ، والقراءة المتأنية لهذه التشريعات تشير إلى أنها كانت تهدف لتحقيق عدة أهداف :

1. **وقف التجاوزات والعقوبات المبالغ فيها .**
2. ضمان تعبئة الفائض من الريف للمدينة من مياه الري اللازمة للزراعة وعدالة توزيعها وتوفير قوة العمل اللازمة للزراعة والأعمال العامة وعدم ترك الفلاحين لقراهم .
3. تحديد مسئوليات الإدارة فى الريف وأحكام الرقابة على القرية .
4. مواجهة حالات العصيان والتمرد الجماعي ومهاجمة عمال الحكومة أثناء تأديتهم لواجباتهم .

7- حقوق المواطنة :

فى عصر الباشا تبوأ الأقباط مراكز عليا ، فنجده أعطى بطرس أغا أرمانيوس أن يكون مأموراً لمركز وادي برديس الذي كان يشمل شمال قنا وجنوب جرجا ، كما منح الأقباط رتبة البكوية عرفاناً بخدماتهم واتخذ منهم بعض مستشارين .

كما ألغى قراراً ينص على إجبار الأقباط على ارتداء أزياء معينة التي كانت مفروضة عليهم من قبل السلطنة العثمانية التي كانت ملتزمة شكلياً بالشريعة الإسلامية والوثيقة العمرية ، وخلع الأقباط الزي الأزرق والأسود الذي كان مفروضاً عليهم بعد أن كانوا ممنوعين من ذلك وأصبحوا يلبسون الكشمير الملون ، وخلعوا الجلاجل الحديدية التى تسببت فى إزرقاق عظام الترقوة.

- كما سمح للأقباط بركوب البغال والخيول . ولا شك ان هذا كان ممتعاً لهم ان يتمتعوا بالحرية وأن يركبوا ما شاؤوا من البغال ، والسماح بحمل السلاح .
- كما أصبح للأقباط حرية بناء الكنائس وممارسة الطقوس الدينية ولم يرفض أي طلب تقدم الأقباط به لبناء أو إصلاح أي كنيسة .

كثيرا ما عاني الأقباط في عهد المماليك من صعوبات عديدة للحصول على إذن بزيارة الأراضي المقدسة في فلسطين ، لكن برعاية وتسهيلات الباشا أصبح الأمر ميسرا وممهدا ، وقد عثر على أول وثيقة تعود إلي عام 1825 م يوصي فيها الباشامسئول غزة بالقبط الذين يرغبون في الحج إلى القدس ، وألا يدع لأحد مجالا للتدخل في شئونهم، وعثر على وثائق أخرى بهذا المعنى بين عامي 1827 و1828م ، موجهة لمسلمي غزة والقدس ، كان الباشا يوصيهم فيها بحماية الرهبان الأقباط والزوار الوافدين إلى القدس كعادتهم كل عام ، حاملين قفص الشموع إلى كنيستهم بالقدس وبحمايتهم وإكرامهم عند وصولهم إلى غزة والقدس.

تلاشت فى عهده الفروق بين الأقباط والمسلمين التى سبق ذكرها فى جميع العصور الإسلامية ، وكان هدف الباشا فى الظاهر الاستيلاء على أراضي الدولة العثمانية ، لهذا كان يوجه جميع إمكانيات مصر لهذا الهدف واتجهت سياسته نحو استغلال الخبرات والكفاءات مهما كان دينها أو ملتها ما دام هدفه هو مصر أولاً ، لهذا نرى أنه عين بطرس أغا مأموراً لمركز برديس وميخائيل أغا مأموراً للفشن بالوجه القبلي وفرج أغا مأموراً لدير مواس وتكلا سيداروس لبهجورة وأنطوان أبو طاقية للشرقية .

وبالنسبة للحملات الحربية التى كان يشنها الباشا فقد تحمل الأقباط نصيبهم في النفقات واشتركوا فيها كجنود وقواد واختلطت دماؤهم مع إخوتهم المسلمين فى غزوات الشام وجبال المروة وسهول آسيا الصغرى .

ويربط د. عبد الوهاب بكر بين الجندية والمواطن والباشا وقيام الجيش

المصري لأول مرة فى تاريخ البلاد فى العصر الحديث .

« لا أختلف مع ما أجمع عليه المصريون من أن « محمد على » هو مؤسس مصر الحديثة وباعث نهضتها وصاحب الفضل فى نقلها من عصور الظلام الوسطوية إلى العصر الحديث بما يتضمنه من مستجدات الحداثة والتطوير العقلي والتقني .

كما أني أشارك أولئك الذين ربطوا بين محمد على وبين قيام الجيش المصري الحديث لأول مرة فى تاريخ البلاد وأؤيد نهضته الحربية المشهورة التى أفرزت قيام المؤسسة العسكرية المصرية على النمط الفرنسي المستمد من دور الخبراء الفرنسيين فى تحديث الجيش المصري وإنشاء المدارس العسكرية بأنواعها المختلفة والتشكيلات العسكرية (آليات الغارديا) و (الجرينادييرز) والجرخجية). [1]

8- لماذا رفض الباشا فكرة حفر قناة السويس ؟

ظهرت فكرة حفر قناة تربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط لأول مرة أثناء وجود الحملة الفرنسية فى مصر (1798 – 1801م) ، ولكن بسبب خطأ فى الحسابات الهندسية قرر مهندس الحملة الفرنسية لوبير أن البحر الأحمر أكثر ارتفاعاً من البحر المتوسط ، وبالتالي عدم جدوى حفر القناة .

وظل هذا الاعتقاد قائماً حتى جاءت جماعة (سان سيمون الفرنسي) وأعادت دراسة المشروع وأثبتت أن البحرين فى مستوى واحد وأنه يمكن شق قناة بينهما .

عرضت جماعة سان سيمون على الباشا فكرة إنشاء القناة بالإضافة إلى مشروعات أخرى فى مصر منها مشروع سد القناطر ، وافق الباشا على مشروع القناطر ولكنه لم يتحمس لمشروع القناة ، واشترط أن تتفق القوى الأوروبية مع الباب العالي فى تركيا على حقوق وواجبات كل طرف فى حال شق هذه القناة .

كان الباشا يرى أن هذا المشروع مختلف عن كل المشاريع التنموية الأخرى التى قام بها فى مصر ، فهو يفتح الباب على مصراعيه لتدخل القوى الأجنبية فى مصر للسيطرة على هذا الطريق الذي سيصبح أقصر الطرق البحرية لربط أوروبا بمستعمراتها فى آسيا وهذا ما حدث بالفعل بعد حفر القناة فى عهد سعيد باشا .

هذا بالإضافة إلى معارضة انجلترا لهذا المشروع ، لأنه سيسهل لبقية الدول الأوروبية مد نفوذها فى جنوب شرق آسيا على حساب النفوذ الإنجليزي هناك ، لذا كان الباشا يعتمد على إنجلترا فى الوقوف ضد المشروع وعدم إتمامه ، والحقيقة أنه لم يكن معارضاً للمشروع فى حد ذاته ، وإنما فى منح شركة أجنبية امتياز الحفر والانتفاع به ، وهو ما عبر عنه

(1) الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن 18م – د. عبد الوهاب بكر.

القنصل الفرنسي فى القاهرة مسيو بارو بقوله إن الباشا لن يرضى أبداً بمنح شركة أجنبية امتياز حفر هذه القناة وبالتالي لن يسمح مهما كان الثمن لهذه الشركة بالإنتفاع بالقناة .

وهذا القول يكشف لنا عن سياسة الباشا التي انتهجها فى تحقيق نهضة مصر الحديثة ، فكان يقوم بمشاريع اقتصادية ضخمة تمثل نقلة حضارية لمصر في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة ولكن برؤوس أموال مصرية تستثمرها الحكومة المصرية فى هذه المشاريع وتوظف لديها العقول الأوروبية اللازمة للقيام بالدراسة والتخطيط والتنفيذ ، وتجلي ذلك فى مشروع القناطر ومشاريع حفر الترع.

وكان اعتماد الباشا على الخبراء الأجانب وقتي حتى تعود البعثات العلمية المصرية التى أوفدها للدراسة فى الخارج وتتولى هذه المشاريع ، فكان الباشا يدرك أن الأجانب ولاءهم الأول والأخير لحكوماتهم ، لذا يجب الاعتماد على العنصر المصري للحفاظ على المصلحة الوطنية وتحقيق تنمية طويلة الأمد .

وفي الثاني من أغسطس 1849م رحل الباشا عن دنيانا في قصر رأس التين بالإسكندرية عن عمر يناهز الثمانين ، إلا أنه ترك إرثاً عظيماً من القواعد والأسس التى بنى عليها سياسة خارجية استطاع من خلالها تحقيق أكبر قدر من أحلامه ولولا أساليب الدس والخديعة والتآمر التي اتبعتها الدول الأوروبية والسلطان العثماني لكان للباشا ومصر المكانة التى تستحقها فى التاريخ.

لمحة إلى الباشا

- عندما بلغ الباشا العاشرة أشركه والده معه فى تجارة الدخان ، ثم خلف أباه بعد مدة في رئاسة الجنود غير النظاميين إلى جانب تجارة الدخان، ومن خلالها التقى القنصل الفرنسى فى قولة ويدعى (م. ليون) الذي أصبح شريكاً وصديقاً له.

- وكلما واجه الباب العالى فى الأستانة تمرداً أو ثورة فى إحدى ولاياته بالجزيرة العربية أو الشام أو اليونان أو ألبانيا أرسل فى طلب المعونة والمساعدة من الباشا لنجدته بالقوات المسلحة المصرية برياً وبحرياً .

- وكلما تدخلت انجلترا وفرنسا وبروسيا وروسيا للحد من توسع نفوذ الباشا ، يتحول طلب المعونة والمساعدة التركي منه إلى تحالف مع هذه الدول .

- تزوج الباشا اثنتين :

1) أمينة هانم : كانت سيدة القصر ، تتمتع بشخصية قوية ، ولها مكانة رفيعة لدى الباشا ، أنجبت الأبناء والبنات ، ولم تسافر إلى الأستانة إلا بصحبة أحد أبنائها، وتوفيت عام 1824 م لتدفن فى منطقة النبى دانيال

بالإسكندرية وسط مشاعر الحزن والأسى من الجميع خاصة الباشا .

2) ماه دوران هانم: لم يرزق منها بأولاد ، وكان قد تزوجها فى حياة أمينة هانم.

- كان للباشا 27 (مستولدة) [1]، وله من زوجاته جميعاً من الأبناء (17) ولداً ومن البنات (13) بنتاً .

- أمينة هانم زوجة الباشا الأولى تخلت عن علاقتها الخاصة به لرفضها أن تتقاسم الباشا فى الفراش مع جواري القصر، وله منها ثلاثة أبناء كما أنجبت له بنتين.

- اتخذ الباشا سياسة واضحة منذ توليه السلطة فى البلاد بعد مبايعة الأعيان له والياً منذ عام 1805 رافعاً شعار « من الأفضل أن يخشاك الناس على أن يحبوك» .

- التزم الباشا بسياسة الاكتفاء الذاتي اعتماداً على موارد مصر لبناء الدولة الحديثة .

- تحركات الباشا بين القاهرة والإسكندرية وحتى الأقاليم كانت تتسم بعنصر المفاجأة والسرية ، والحذر حتى مع أقرب العاملين معه .

- لم يكن يهتم بالبروتوكول فيما يتصل بذاته ، ولم يستجب لنصائح كلوت بك الغذائية ومع ذلك كان يفرضه على كل من بالقصر .

- كان برجوازياً يبحث عن الهدوء ، محباً لأبنائه ومهتماً بزوجتيه وحتى المستولدات.

- حرص على موعد تناول الغذاء فى الثانية بعد الظهر يومياً فى الحرملك الخاص به .

- أحب التجوال فى سكناه حال توتره ، واضعاً يديه خلف ظهره محدثاً نفسه.

- كان يفضل الإقامة فى قصره بشبرا ، جالساً على وسادة كبيرة ليمارس عادته المحببة لنفسه وهي التدخين (النارجيلة التى أدخلها لمصر) .

- كانت إقامته أثناء سفرياته للأقاليم فى خيام ، يستقبل فيها الأعيان ويتخذ منها مكاناً للنوم .

- اعتاد الباشا العمل دون هواده ، دائم النشاط ، قليل النوم ويستيقظ مبكراً ، فكان يستيقظ في الرابعة صباحاً ، ويصعد للقلعة قبل الجميع ليستقبل تقارير مختلف نظاره ويُملى كل قراراته .

(1) هي التى أتت بولد بملك اليمين – تأتي فى الترتيب بعد الزوجات ولها الحق فى مشاركة الباشا فراشه وهى فئة من الجواري وُجدت فى عهد سلاطين العثمانيين .

- أراد معرفة تعداد سكان مصر ، فأصدر أوامره فى عام 1847م ، لتكون نتيجة الإحصاء 4.476.440 نسمة (ضعف عدد مصر حين تولى حكمها) .

- بعد 50 عاماً توجه لزيارة مسقط رأسه كافالا (قولة) ، حيث استقبله شيوخ القرية وأعيانها وشبابها وحتى الأطفال بحفاوة بالغة ليحكي لهم مشاهد من رحلة كفاحه .

- الأسرة العلوية هي سلالة مصرية من أصول ألبانية أسسها الباشا والياً ومن بعده الأبناء والأحفاد أطلق عليهم خديوى وسلطان ثم ملك حكموا مصر والسودان حوالي 150 سنة تحت السلطة الإسمية فقط للخلافة العثمانية ما بين عامي 1805م ، 1914م وتحت الحماية البريطانية فى الفترة من 1914م – 1922م ، وحتي بعد إعلان استقلال مصر في 28 فبراير 1922م إلى أن تم إلغاء الملكية بنظام جمهوري في 18 يونيو 1953 بعد ثورة يوليو 1952م .

- كان والد الباشا تاجر تبغ ، وقد صار يتيم الأبوين فى سن مبكرة فكفله عمه (طوسون) وبعد موته تولى رعايته حاكم قولة وصديق والده (الشوربجي إسماعيل) الذي أدرجه فى سلك الجندية فأبدى شجاعة جعلت منه نائباً لرئيس الكتيبة التي أرسلت ضمن جيش العثمانيين لاسترداد مصر من الفرنسيين وفور وصول الكتيبة إلى ميناء أبو قير قرر رئيسها العودة لقولة ليصبح الباشا قائدها .

- بدأ الباشا حياته بتجارة التبغ التى ورثها عن والده وتعلم أصولها من صديقة التاجر الفرنسي (م . ليون) من مرسيليا ، ثم التحق بالجهادية ليصبح رئيساً للجنود غير النظاميين يجيد فنون القتال واستخدام السلاح فعجل من ترقيته.

- انجلترا حاولت احتلال مصر ثلاث مرات فى فترة حكم الأسرة العلوية:-

1. الأولى عام 1807 عندما جردت حملتها المعروفة بحملة الجنرال فريزر في عهد الباشا ، فكان نصيبها الهزيمة فى (رشيد) و (الحماد) على أيدي المقاومة المصرية الشعبية الباسلة .

2. الثانية عام 1840 بعد انتصار القوات المسلحة المصرية فى معركة (نصبين) فى الشام على القوات العثمانية انتصاراً ساحقاً ، فألبت إنجلترا على مصر الدول الأوروبية واتفقت والحلفاء العثمانيين على عودة مصر لحدودها ، وحركت أسطولها إلى الشواطئ المصرية بقيادة الكومودور نابييه لتهديدها ويتوعدها بالاحتلال ، لكن القوات المسلحة المصرية بحراً وبراً كانت تقف بالمرصاد فى مواجهتها واتفق الطرفان الإنجليزي والمصري على انسحاب الأسطول الإنجليزي من أمام الشواطئ المصرية فى الوقت الذي عقدت فيه معاهدة لندن .

3. عام 1882 وأثناء الثورة العرابية ، أرسلت إنجلترا حملة بقيادة الأميرال سيمور إلى الشواطئ المصرية فى اسكندرية والقناة ، ليتمكن نتيجة للخيانة والتخاذل من احتلال البلاد .

- كان الباشا يميل للتخلص من الزعامة الشعبية التى نادت به والياً بدلاً من خورشيد باشا ، وناصرته فى مواجهة الباب العالي عندما صدر فرمان بولايته لجدة، وأيدت موقفه عندما فرض الضرائب لإعادة ترتيب البيت من الداخل فهذه الزعامة كانت فى السنوات الأولى من حكمه بمثابة سلطة ذات شأن تراقب أعماله وكانت ملجأ الشاكين .

- عمل الباشا على نشر التعليم على اختلاف درجاته من عال وثانوي وابتدائي ويتضح من مقارنة تاريخ المنشآت التعليمية أنه عنى أولاً بتأسيس المدارس العليا وإيفاد البعثات ، ثم وجه نظره إلى التعليم الإبتدائي ، لأن الأمم تنهض أولاً بالتعليم العالي باعتباره أساس النهضة ، كما اهتم بالطباعة والصحف والترجمة والدواوين والمجالس المتخصصة والتشريع.

- حكومة الباشا كانت حكومة مطلقة تسود فيها قاعدة حكم الفرد ، لكنها كانت مختلفة عما كان عليه الحال فى عصر المماليك ، فالباشا وضع نظاماً لإدارتها بدلاً من الفوضى والارتباك ، وعلى الرغم من اعتبار نظام حكمه نقطة ضعف فى تاريخه إلا أن غايته كانت الإصلاح وبناء دولة حديثة .

- حروب الباشا مكنت مصر ومعها السودان من تحقيق استقلالها القومي تحت خلافة عثمانية إسمية ، وليست كالولايات الأخرى يتعاقب عليها الحكام كل سنة أو سنتين.

- طوال حياته ارتدى الباشا أبسط الملابس ، عكس الملابس الفاخرةالتى كان يرتديها المحيطون به من أبنائه ورجال بلاطه.

- كان للباشا ضحكة مكتومة قصيرة وجافة ، وتحركاته برفق وهدوء حتى أنه كثيراً ما أفزع خدم القصر بظهورة فجأة ودون توقع فكانوا يقولون عنه « أنه يعرف كل شئ».

- أحب الأجانب والأقليات ، الذين اعتبرهم رجال أعمال محل ثقة ، خاصة اليونانيين والأرمن والفرنسيين ، وقد يرجع ذلك إلى علاقات عمل قديمة إبان اشتغاله في تجارة الدخان ، وهو ما يفسر دعوته لهم للاستقرار فى مصر وأسبغ عليهم رعايته (بصفتهم مستثمرين) .

- كان الباشا ثعلباً ماكراً وحاذقاً وحذراً ، لكن فى نفس الوقت جذاباً ذا تربية عالية وأخلاق كريمة ، وصفه القنصل البريطاني (بالمرستون) بأن أفكاره عملية فقد كان يعتد به ويعتمد عليه فى الخروج بأفضل النتائج من المواقف السيئة .

- الباشا هو رجل عسكري استطاع تدمير أعدائه بوسائل عسكرية مثلما فعل مع المماليك ، لكنه كان أيضاً ذلك السياسي الماهر ، الذي حاول أن

يشتري أعداءه أو يبطل مفعولهم ، ولا يستخدم القوة إلا كملجأ أخير ، وكان بصفة عامة غير مرتاح لاستخدام القوة ، لأنه كان يؤمن أنها تترك بعدها مذاقاً كريهاً ، وإن الاستمالة كانت دائماً البديل الأفضل .

- إن مصر قد صنعت الباشا ، تماماً كما ساعد هو مصر على أ ن تسترد عافيتها من الحالة المرضية في القرن الثامن عشر ، فقد لمح من خلال أعمال الفرنسيين في مصر من نظم حديثة ، فشرع في الجري على سياسة إصلاح واسعة النطاق والاستعانة بهم في تنفيذها .

- كان وصول الباشا لولاية مصر عن طريق الشعب عاملاً مقلقاً للسلطة العثمانية ، فرغم صدور فرمان بتوليته حكم مصر ، إلا أن ذلك لم يكن بنية خالصة من السلطان ، وأصبح الشك والتوجس هو ما يحكم علاقة السلطان وبلاطه بوالي مصر .

- رأى السلطان العثماني في الباشا قوة يمكن تطويعها لصالح دولة الخلافة يحقق بها أمرين: الأول: ضرب الانتفاضات المتوالية على سلطان الدولة والثاني: أضعاف قوة الباشا وجعلها تدور في فلك الخلافة ولا تخرج عنها .

- مرحلة التحول الكبير والتي تمتد بين عامي 1820 م - 1831م شهدت بعضاً من التغييرات الاجتماعية وأهمها نشأة وتطور جماعة الأفندية التي ظلت تمثل ركيزة الطبقة الوسطى الصغيرة لفترة طويلة بعد ذلك.

رؤية المفكرين لمشروع الباشا [1]:

انقسمت آراء المفكرين حول مشروع الباشا لثلاثة توجهات أولها لا يرى فيه أية مثلبة والثاني: يجرحه تماماً والثالث: بين بين :

1- الاتجاه الأول

يرى أنصار هذا الاتجاه أن (محمد علي) صاحب مشروع نهضوي ومنهج فكرى، كانت نتيجته إحداث نهضة علمية واقتصادية واجتماعية وعسكرية في مصر ، امتدت إلى باقي الدول العربية وكان لها تأثيرها على نمو الحركات الإصلاحية في السلطنة العثمانية ذاتها، ويمثل هذا الاتجاه جمال الدين الأفغاني وعباس العقاد .

أثنى جمال الدين على منهج محمد علي ونهضته ، بل إنه يصفه أنه نابغة من نوابغ الدهر ، ويرى أن مصر قد دخلت معه عصراً جديداً تفوقت فيه على كل جاراتها من الأمم في عصور المدنية ، ويعدد مآثر هذا التفوق ، فيراها في الحكومة النظامية والتفوق الاقتصادي المتمثل في الزراعة وتطور وسائلها وانتشار معاهد العلم والمعارف الصحيحة والتقدم في إنشاء الطرق والمواصلات وما إليها من مظاهر تدل على التقدم المادي والاقتصادي ، ناهيك عن انتشار الأفكار الوطنية بين أهالي مصر .

(1) موقع الملك فاروق الأول –ملك مصر – مقالات وآراء .

أما عباس العقاد فيعتبر محمد علي من العباقرة في صناعة الحكم وسياسة الشعوب ، فقد أفلح في إنشاء دولة جديدة وأخرجها من الفوضى إلى النظام ، فقد كان منهجه وتفكيره النهضوي قائماً على البداهة العقلية والبصيرة النافذة والاستنارة ، فلم يترك أي مجال من مجالات النهضة القومية للصدفة ، من إنشاء القوة العسكرية والبحرية ونشر التعليم وإرسال البعثات العلمية وترجمة الكتب والاهتمام بالزراعة والصناعة ، حتى إدراكه لقيمة العلاقة الجيدة بينه وبين الرعية ، ولذلك اختار لمشروعه هيئة نيابية تناسب الوقت من العارفين لشؤون الإدارة وأحوال الأقاليم ، ولم ينس تمثيل الصحافة في الهيئة النيابية ، فكان ممثل الوقائع المصرية من أعضائها .

ويبرر عباس العقاد استبداد محمد علي السياسي ، من أنه لم يكن أمامه إلا أن يظل الحكم على حالة الفوضى بين عشرات الأمراء أو أن يوجد الرجل الذي يقضي على تلك الفوضى ويجتهد في تنظيم الأحوال على دعائم الاستقرار والإصلاح ، وقد كان محمد علي هو الحاكم العبقري الذي استطاع تأسيس دولة قوية وتقرير النظم وتكوين نهضة سليمة مطردة على سنن التقدم والحرية .

2- الاتجاه الثاني :

هو الاتجاه الرافض لمنهج محمد علي وإصلاحاته ويركز على سلبياته أكثر من إيجابياته وكل مفكر له وجهة ينظر منها إليه ، ويمثل هذا الاتجاه كل من :

الإمام محمد عبده ، د. لويس عوض

بداية يحمل الإمام محمد عبده علي محمد علي حملة شعواء ، فينتقد منهجه وأسلوبه في مختلف نواحيه ، أول هذه الانتقادات هي استبداد محمد علي في التعامل مع المخالفين له في الرأي والفكر ، فكان يستعين بالجيش للتخلص من خصومه ، وكان يستعين بمن يستميله من الأحزاب لسحق حزب آخر ثم يستدير على من كان معه فيتخلص منه ، وعلى ذلك حتى فسد بأس الأهالي وزالت ملكة الشجاعة منهم .

وثاني هذه الانتقادات هو أسلوب محمد علي في التعامل مع الأجانب ، فقد أعلى كعبهم وأغدق عليهم الوظائف ووهب لهم المكانة الاجتماعية حتى ضعفت نفوس الأهالي وتمتع الأجنبي بحقوق المواطن التي حرم منها ،

وهكذا اجتمع على المصري ذل الحكومة الاستبدادية المطلقة من ناحية وذل إذلال الأجانب لهم من ناحية أخرى .

وثالث هذه الانتقادات هو: أن إصلاحات محمد علي كانت في مجملها موجهة ناحية الجيش والأغراض العسكرية ولم تكن موجهة ناحية الأمة المصرية ، فقد اعتنى بالطب والهندسة لأجل الجيش حتى البعثات العلمية كانت من أجل خدمة أغراضه وبذلك قتل الحرية الفكرية لدى الشعب .

ورابع هذه الانتقادات هو أن محمد علي لم يفكر مطلقاً في إصلاح اللغة سواء أكانت العربية أم التركية ، ولم يجعل للأهالي رأياً في حكوماتهم ولم يضع حكومة قانونية منظمة يقام بها الشرع ويستقر بواسطتها العدل ، ولم يفكر كذلك في بناء التربية على قاعدة من الدين أو الأدب ، حتى الكتب التي ترجمت في شتى فروع المعرفة من تاريخ وفلسفة وأدب لم ينتفع بها الشعب المصري لأن محمد علي لم يعمل على تكوين أرضية عريضة من أبناء الشعب المصري تستفيد من هذه الكتب.

الانتقاد الخامس ينصرف إلى اهتمام محمد علي بتكوين جيش قوي وأسطول بحري ولكنه أهمل تعليم المصريين الجندية ، فلم يعلم المصريين حب التجند رغبة في الفتح والغلبة والافتخار ، بل علمهم الهروب منها ، لذلك لم يشعر المصري يوماً أن هذا جيشه وأسطوله وأنه في خدمته وخدمة وطنه ، وقد ظهر ذلك الأثر العظيم في أثناء إخماد ثورة عرابي ، فقد دخل الإنجليز مصر كأسهل ما يكون ، عكس ما حدث من مقاومة المصريين للفرنسيين أثناء دخولهم مصر .

الانتقاد السادس هو إهمال محمد علي للناحية الدينية في نهضته ، فيرى أن محمد علي لم يهتم يوماً بالدين إلا من ناحية استمالة بعض رجاله المنافقين لدعم سلطانه أو للقضاء على الوهابية ذلك العمل الذي بدأ في ظاهرة خدمة للدين ، في حين أنه عمل سياسي محض لا شأن له بالدين أو بغلو الوهابيين في بعض معتقداتهم .

خلاصة القول فيما يرى محمد عبده أن محمد علي كان تاجراً وزارعاً وصانعاً وجندياً باسلاً ومستبداً ماهراً ، ولكنه كان لمصر قاهراً ولحياتها الحقيقية معدماً .

هذا هو رأى محمد عبده في نهضة محمد على فهو لم ير فيها أي جانب إيجابي ، وبغض النظر عما قيل حول هذا الرأي من أنه كتب بدوافع سياسية نتيجة لخصومته مع الخديوى عباس وتسلحه بمؤازرة الإنجليز له.

أما د. لويس عوض فإنه يسجل بعض الانتقادات على نهضة محمد علي ، خاصة الصناعية وأسلوبه في إدارتها ، فيرى أن أسلوب محمد علي الصناعي أدى إلى تأخر انتشار الأفكار الديمقراطية وتبلور مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع المصري الحديث ، ومرد ذلك إلى أن نشأة الصناعة المصرية في

أيام محمد علي في كنف رأسمالية الدولة أو نظام الاحتكار وفي كنف العسكرية المصرية بدلاً من نشأتها في كنف الاستثمار الفردي أولاً ، والشركات المساهمة ثانياً كما حدث في البلاد الأخرى ، وقد أدى هذا إلى أن الطبقات المتوسطة المدنية التي تكونت منها البرجوازية المصرية اصطبغت بصبغة مَيَّزَتْها عن بقية البرجوازيات الأخرى ، فكان العمود الفقري لها هم الطبقة الفنية والصناعية والعسكرية والتجارية بمختلف مستوياتها بالإضافة إلى الطبقة البيروقراطية التي تتألف من جيش الكتبة والإداريين ، ويرى لويس عوض أن هؤلاء أقرب إلى الموظفين الذين يفضلون الأمان والمعاش المنتظم على الحرية والاستقلالية ويستمدون فكرة الكرامة لا من نمو الفردية أو قوة الشخصية أو القدرة على الاقتحام والابتكار.

كما يرى لويس عوض أن كل ما استحدثه محمد علي في مصر من أدوات الدولة الحديثة سواء في باب التنظيم والإدارة أو في باب العلوم والتكنولوجيا كان مجرد وسائل لخدمة أهدافه العسكرية ، وذلك أن آخر ما كان يفكر فيه محمد علي هو بناء الإنسان على أرض مصر ولذلك انهارت إنجازاته سريعاً بمجرد انهيار دولته وغاصت مصر مرة أخرى في الجهل والتخلف ، والسبب أن محمد علي لم يكن هو ذلك المستبد المستنير الذي تحتاجه الأمة للنهوض بها ، بل كان مستبداً أكثر منه مستنيراً .

يتفق لويس عوض مع سابقيه إسماعيل مظهر وحسين فوزي النجار في أن محمد علي أهمل تنمية الوعي القومي المصري بالنهضة ، وأن نهضته غلب عليها الطابع الشخصي أكثر من الطابع القومي الحقيقي ، ويركز لويس عوض في ذلك على ضرورة بناء شخصية الإنسان المصري وتنمية فرديته واستقلاليته التي أهملها محمد على في إطار اهتمامه باستبداد الدولة وهذا هو سبب انهيار إصلاحاته سريعاً في نظره .

3- أما الاتجاه الثالث :

فهو ما يمكن أن نطلق عليه الاتجاه الحيادي وهو الاتجاه الذي يسجل لمحمد على إنجازاته ويعتد بها ، وهو فى الوقت نفسه يسجل عليه أخطاءه وهفواته ويزن لكل جانب ما له من أهمية وقيمة وتأثير فى النهضة ويمثل هذا الإتجاه سلامة موسى وأحمد حسين .

يرى سلامة موسى أن محمد علي كان يؤمن بالحضارة الغربية ، فأسس المصانع على النمط الأوربي وأوجد في نفوس الأمة المصرية حب العمل بعد أن كانت طبائع الاستبداد الشرقية قد طبعت فيهم حب الخمول والدعة .

وعلى الجانب الآخر لم يكن محمد علي يثق بالمصريين أو يحسب لكرامتهم حساباً ، ولذلك كانت بعثاته إلى أوروبا مؤلفة من غير المصريين من المماليك والمقدونيين ، فكانت نهضته ناقصة لم تستقر فيها عوامل النمو .

أما أحمد حسين فيرى أن محمد علي أنشأ جيشاً وبنى أسطولاً وفتح المدارس وأرسل البعثات العلمية ، وترجم الكتب في مختلف الفنون وشق

الترع وبنى المصانع ، وخاض معارك رفعت اسم مصر عالياً في ذلك الوقت ، وكان مضرب المثل للشباب المصري حين يبحث عن قدوة في القدرة على النهوض ، والأخذ بأسباب الحضارة العلمية والتفوق على كثير من دول آسيا وأوربا في التقدم .

ويبدأ في تحليل المآخذ التي تؤخذ على محمد على وأهمها من الناحية السياسية هي استبداده المطلق بالحكم وأنه لم يكن يخضع لقانون سوى محض إرادته ، وأن نظرته إلى شعب مصر كانت نظرة عنصرية ضيقة ، ويتفق مع أصحاب هذا الرأي وخاصة الإمام محمد عبده – كما سلف الذكر – ولكنه يري أن محمد علي ابن عصره في العالم عامة ، فقبل سنوات قليلة من قيام حكم محمد علي كانت فرنسا، بل أوربا كلها تحكم بهذه المقاييس السابقة ، وكان نظام الإقطاع يجعل الأرض ومن عليها ملكاً للملك أو الأمير ، لذلك عندما نتحدث عن عصر محمد علي يجب أن نعي أنه لم تكن في مصر ديمقراطية قبله وألغاها أو كانت بها محاكم وعدالة فحولها إلى ظلم ، أو نظام فَحَوَّلَهُ إلى فوضى ، ولم تكن الأرض الزراعية مملوكة للفلاحين وانتزعها منهم ، ولم يكن لمصر جيش من أبناء البلاد فحوله محمد علي إلى جيش للأتراك ، بقي القول بأن محمد علي أصل أسس الحكم التي جري عليها العمل في مصر خلال أجيال وقرون عديدة .

أما ما يقال حول النزعة الشخصية والرغبة في تكوين ملك عظيم يتوارث له ولأبنائه من بعده فهذا ما يقره أحمد حسين ، ولكنه يري أنه من التجني القول أن مصر لم تستفد من ذلك ، **بل يمكن القول بأن فترة حكم محمد علي هي البداية الفعلية لتاريخ مصر الحديث ، حيث خرجت مصر من عزلتها التي فرضتها عليها قرون من الحكم العثماني لتتفاعل مع التيارات العالمية حتى تثبت قدرة الشعب المصري على التجدد والانطلاق نحو التقدم والنهضة .**

ويركز أحمد حسين على انهيار نهضة محمد علي فيراها فى تربص دول أوروبا بالعالم الإسلامي كله والشرقي خاصة ، واختصاص مصر بالدرجة الأولى بأطماعه ومناوراته.

رؤية لباحثين ومؤرخين لمشروع الباشا :

1- من كتاب محمد على وعصره ص 62 للدكتور / أحمد زكريا الشلق وآخرون

« لقد تحيز كثير من الباحثين لمحمد على ، واعتبروه بحق عبقرية نادرة فى مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي والعسكري والإداري ، بل وصانع مصر الحديثة، ومن الواضح أن أولئك الباحثين إنما يرتبطون بالمنهج التاريخي الذي يؤكد على دور الفرد في صناعة التاريخ ، وهو المنهج الذي عبر عنه المؤرخ العالمي أرنولد توينبي بالشخصيات العظيمة الذي كان محمد على بكل تأكيد يعد واحداً منهم ، وإن كانت الحقيقة أنه لم يكن له ما كان لولا أرض مصر ومقدراتها وشعبها ، حيث تمكن بفضل موارد البلاد

البشرية والاقتصادية وطاقتها الفكرية أن ينفض عنها عوامل الركود والتخلف التى عانت منها خلال عدة قرون من الحكم العثماني المملوكي . ومن ثم قضي محمد علي السنوات الأولى من حكمه يعمل على تقويض النظام القديم واستبداله بنظام جديد .

وقد يكون صحيحاً أن الشعب المصري قد تحمل خلال تلك السنوات الأولى الكثير من المشاق ، خاصة وأن الظروف التى أحاطت بمحمد علي هي التى أجبرته على فرض الضرائب الفادحة التي عانى منها الشعب معاناة شديدة ، فضلاً عن **أن سنوات الهدم كثيراً ما يشوبها العنف والمصادرة والقسوة ، غير أن ما تحمله الشعب من شدائد ومحن لم تكن إلا بعض آلام المخاض التي تسبق الميلاد الجديد، وكان الميلاد الجديد هو نهضة مصر فيما تلا ذلك من سنوات النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حين تخلصت من ركام النظام العثماني المملوكي القديم ، وبدأت تظهر معالم الدولة الحديثة نتيجة ما شهدته البلاد من تغييرات راديكالية ، اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية وإدارية ، بشكل يجعلنا نقرر بإطمئنان أن تاريخ مصر الحديث إنما يبدأ من عصر محمد على ، أو على الأحرى بنضج الوعي الشعبي الذي أوصل محمد على إلى الحكم ، ومن ثم تضعف إلى حد كبير وجهات نظر بعض الباحثين الذين يرون أن الغزو العثماني أو الحملة الفرنسية على مصر هي الأحداث التى تشكل المعالم البارزة لبداية التاريخ المصري الحديث**[1] **».**

2- المشروع السياسي لمحمد على باشا : دراسة أعدها الدكتور رؤوف عباس أعيد نشرها « بتصرف » :

« لعل محمد على باشا كان أكثر من عاصروا تجربة العدوان الغربي (كما مثلته الحملة الفرنسية) فهما لدلالة ذلك الحدث التاريخي الخطير بالنسبة للدولة العثمانية ، فأدرك أن ضعف هذه الدولة الإسلامية مرده إلى تخلفها وعجزها العسكري ، وأن ما حدث فى مصر لابد أن يتكرر فيها أو في غيرها من بلاد الدولة العثمانية ، وأنه لا منجاة للدولة من المصير الذي يتهددها إلا إذا تزودت بأسباب القوة والمنعة التى تجعلها قادرة على الصمود فى وجه التحدي الغربي ، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بإصلاح الأداة العسكرية للدولة لما يتطلبه ذلك من العمل على سد فجوة التخلف الحضاري الذي تعاني منه بلاد الدولة ، غير أن محمد على باشا كان جندياً ألبانيا متواضعاً ، ساعدته ظروف مصر على أن يلي أمرها ، ولا يتيح له مركزه المتواضع كوال لمصر أن يصلح من شأن الدولة العثمانية كلها إلا إذا فوضه السلطان فى ذلك ، وهو أمر بعيد المنال بالنسبة لمثله ، فلماذا لا يحاول أن يحقق ما يصبوا إليه فى البلاد التى يتولي حكمها ؟ ولماذا لا يستغل ضعف الدولة وعجزها ليوسع

(1) محمد على وعصره – دار الكتب والوثائق المصرية
د. أحمد زكريا الشلق – د . جمال زكريا قاسم – د . خالد فهمي – د . عبد الواحد النبوي– د .يونان لبيب – د . محمد صابر عرب – د . على بركات .

من رقعة نفوذه حتى تحين الفرصة التى تمكنه من تحقيق أمله ؟ ولماذا يتقاعس عن تحقيق حلمه وقد أثبتت الأيام غياب المستحيل من حياته ؟ ألم يستطيع أن يغير مسار حياته من ضابط غير نظامي مغمور إلى أن أصبح باشا يحكم ولاية من أهم ولايات الدولة ؟

وهكذا سعي محمد على إلى أن يقيم فى مصر (دولة نموذجية) حديثة توفر له فرصة إقامة دولة إسلامية قوية من خلال تطبيق نموذج مصر على الدولة العثمانية ذاتها وكان اختيار محمد على لمصر كقاعدة لمشروعه السياسي ينم عن بعد نظر ذلك الرجل الذى كان يمتلك موهبة رجل الدولة الذي يدرك أبعاد الظرف التاريخي ويحسن توظيفه.

مشروع سياسي نهضوي

كان محمد على باشا - إذن - صاحب مشروع سياسي نهضوي يهدف في المقام الأول إلى بناء قاعدة عسكرية وسياسية حديثة ذات شأن تقي المشرق العربي عدوان الغرب لا عن طريق المواجهة وإنما عن طريق التزود بأسباب المنعة والقوة التي تحقق نوعا من توازن القوى مع الغرب وتجعل الأخير يتعامل مع الدولة العثمانية معاملة الند للند، ومن ثم كانت حروب محمد على في الجزيرة العربية ، وبلاد اليونان ، تلبية لدعوة السلطان، تتسق مع تلك الرؤية الاستراتيجية وحتى فتحه السودان ، وحروبه ضد السلطان فى الشام تدور فى هذا الإطار ، وهو إحياء القوة العسكرية للدولة باعتبارها حجر الزاوية للإصلاح السياسي فيها ، ولعل الفكرة التى دارت برأسه يوماً من الأيام تكشف مراميه البعيدة، لذلك فقد سعى إلى أن يقيم في مصر «دولة نموذجية» حديثة توفر له فرصة إقامة دولة إسلامية قوية من خلال تطبيق نموذج مصر على الدولة العثمانية ذاتها، فقد صرح يوما لبعض خلصائه برغبته في الوصول إلى الآستانة، وخلع السلطان وتولية ابنه الصبي وتنصيب نفسه وصيا عليه لتتاح له فرصة إصلاح الدولة كلها.

وهكذا كانت مصر - عند محمد على - قاعدة انطلاق لمشروع سياسي إقليمي يعتمد على بناء قوة عسكرية كبيرة حديثة، وبناء مثل هذه القوة يحتاج إلى موارد مالية ضخمة تقصر دونها خزانة والي مصر التي كانت تعتمد على الخراج والمكوس، ولا يستطيع محمد على أن ينشد تلك الموارد من مصادر خارجية كالاستدانة مثلا، فقد جعله الحرص على استقلال قراره السياسي ينفر من فكره الاستدانة ويرفضها عندما عرضت عليه في العقد الأخير من حكمه، فلا مفر أمامه من أن يدبر الموارد اللازمة لمشروعه السياسي من مصر ذاتها وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا استطاعت «الدولة» أن تضع يدها على موارد البلاد كلها، تديرها وتنميها بالقدر الذي يوفر الأموال اللازمة لبناء القوة العسكرية الحديثة، بما تتطلبه تلك القوة من مؤسسات إنتاجية وخدمية، ومن ثم كانت السياسات الاقتصادية التي نفذها محمد على - تدريجيا - وانتهت بوضع الاقتصاد تحت إدارة السلطة المركزية وتعبئة الموارد لخدمة المشروع السياسي الإقليمي وإدخال تغييرات هيكلية على النظام الإداري وما ارتبط بذلك من تطور في نظام التعليم وما نتج عنه

من صحوة ثقافية.

سياسة خارجية خاصة

واستطاع محمد على باشا أن يرسم لنفسه سياسة خارجية خاصة لتحقيق مشروعه السياسي الإقليمي ، ودعاه إلى ذلك أنه كان والياً على قطر مهم في إمبراطورية ضعيفة متهالكة ، عانت من ضغوط الدول الأوروبية فى القرن الثامن عشر ، ووضعت عشرات المشروعات لاقتسام أملاكها. وأدرك محمد على أن انهيار الدولة العثمانية سيجرف مصر معه ، ولذلك سعى- بسياسته الخارجية – أن يجمع لنفسه من حطام الدولة كياناً يتولى حكمه وأسرته من بعده ، مع بذل الهمة لتوسيع رقعة ذلك الكيان بقدر الإمكان .

لذلك بذل محمد على باشا أقصى الجهد ليفيد من ضعف الدولة العثمانية وعجزها ، فهذا الضعف يتيح الفرصة ليقوي نفسه فى إطار الإمبراطورية العثمانية وبموافقة السطان فنجده يلبي أوامر السلطان لنجدته فى الولايات التى اندلعت فيها الثورات ضد الحكم العثماني ، فاستخدم الباشا الموارد المصرية لإنقاذه سيادة الباب العالي على بلاد العرب وكريت واليونان وأتاح له ذلك فرصة مد نفوذه إلى تلك البلاد وراء قناع السيادة العثمانية ، كما أتاح له فرصة بناء قواته العسكرية فمكنته حروب بلاد العرب من بناء أول أسطول له فى البحر الأحمر ، وكانت حرب المورة أول الميادين التى نزل إليها جيشه الجديد واشترك فيها أسطوله الذي بناه فى دور الصناعة الأوروبية وفي ترسانة الأسكندرية ، فأتاحت له تلك الحروب التى خاضها باسم السلطان فرصة تجربة قواته العسكرية وإكسابها المهارات القتالية ، فضلاً عن الإعلان عن وجود تلك القوة لديه لمن يعنيهم أمر إقليم شرق البحر المتوسط .

وأكثر من ذلك أغرى ضعف الدولة العثمانية محمد على باشا بالتوسع خارج حدود ولاية مصر فأصبح حاكماً على أهم بلاد الدولة العثمانية الناطقة بالعربية ، وأراد محمد علي بهذا الاتساع أن يبسط سلطانه على المنافذ المؤدية للطرق التجارية القديمة ، وإلى أن يجعل من بلاد إمبراطوريته الصغيرة : مصر والسودان ، وبلاد العرب والشام ، وحدة إقتصادية متكاملة ومكتفية ذاتياً ، فيعوض بذلك النقص في موارد مصر ويخفف اعتماده عليها وحدها فى المال والرجال.

جهود إصلاحية وإنجازات مختلفة

ولكن محمد على باشا كان يعلم أن جهوده الإصلاحية ، وإنجازاته المختلفة وتلك الإمبراطورية التى كونها ومركزه الشخصي ومصير أسرته من بعده معلق على إرادة السلطان ولا سبيل إلى ضمانه إلا بقبول الأخير منح مصر وضعاً خاصاً داخل الدولة العثمانية يتيح لمحمد على قدر أكبر من الحركة على الصعيدين الإقليمي والدولي .

وقد فكر محمد على أن يقيم هذا الكيان الخاص خارج إطار الدولة

العثمانية فيستقل عنها ، ويخلص نفسه من القيود التى تربطه بها ، وبذلك يسلم بملكه من مصير هذه الدولة الضعيفة العاجزة أمام الضغط الأوروبي ، ويستطيع أن يتابع في (دولته) إصلاحاته الاقتصادية والإدارية والعسكرية ، دون أن تقيده بتبعية لسلطان، أو جزية يؤديها لدولة تمارس حق السيادة على (أملاكه) فإن حالت الظروف الدولية دون تحقيق هذا الاستقلال سعى الباشا إلى أن ينال هذا الكيان الخاص داخل الدولة ويعني ذلك أن يظل معترفاً بسيادة الدولة العثمانية الإسمية على البلاد المنضوية تحت لواء حكمه ، على أن يكون الحكم في (دولته) وراثياً فى أسرته ويمنحه الباب العالي الضمانات الكافية لبقاء حكم تلك البلاد فى أسرته واستقلاله بإدارتها .

وكان محمد علي يدرك أن بقاء مصر عضواً فى المجموعة التى تتألف منها الدولة العثمانية لا يخلو من مزايا ، بل قد ترجح هذه المزايا ما عداها ، لأن الدول العثمانية لم تحتفظ بكيانها إلى ذلك الوقت إلا بفضل عدم إتفاق الدول الأوروبية جميعاً على اقتسامها ونتج عن ذلك إقرار المبدأ الذي ظل من المبادئ الأساسية في سياسة دول غرب أوروبا ، وهو ضمانة الدول لسلامة ووحدة أملاك الدولة العثمانية ومصر – باعتبارها ولاية عثمانية – تستطيع أن تستفيد من هذه الضمانة العامة .

الاصطدام بالسياسة الأوروبية

وقد ظل محمد على حريصاً – طوال حكمه – على عدم الاصطدام بالسياسة الأوروبية ، أو بقوة حربية أوربية ، فهو لا يستطيع أن يسقط من حسابه الدول الأوروبية وموقفها إزاء الدول العثمانية والشرق الأدني عامة ومصر خاصة ، بل إنه كان يرحب بأن يتم إقرار العلاقات العثمانية – المصرية برضا من الدول الأوروبية صاحبة الشأن ، ويسعى إلى أن ينال موافقة على التسوية النهائية ليتخذ من هذه الموافقة ضمانة لمصر إزاء المطامع الأوروبية من ناحية ، والتدخل العثماني من ناحية أخرى .

وكان محمد على يقدر قيمة الصداقة البريطانية وينشدها ، فقوة بريطانيا تواجهه من أمام حيث الوجود البريطاني فى البحر المتوسط ، ومن خلف حيث الاستعمار البريطاني فى الهند والنفوذ البريطاني فى البحر الأحمر والخليج العربي . وقد نال الباشا تقدير الإنجليز – فى أعقاب حملة فريزر عام 1807 – حين رد أسراهم وتعهد مرضاهم ، وبادر إلى الإتفاق معهم وفي عام 1810 أبرم إتفاقاً مع شركة الهند الشرقية تعهد فيه بأن يحمي القوافل التى تجتاز مصر ، وبألا تجبي رسوماً على المسافرين من الإنجليز الذين يمرون بمتاعهم الشخصي وبأن يظل قائماً على حماية الرعايا والممتلكات البريطانية إذا قامت الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية وفي أثناء حرب المورة أظهر محمد علي رغبته فى أن ينال صداقة بريطانيا، فانسحب من المورة أملاً أن ينال بذلك تقديرها ، فتعينه على زيادة حجم أسطوله ، ولا تعارض توسعه فى بلاد العرب ، وتوافق على استقلاله عن الدولة العثمانية .

محمد على وموقفه من الإنجليز وفرنسا

وقد كادت هذه السياسة أن تؤدي إلى الصدام بين الإنجليز ومحمد على الذي احتل – وقتاً ما – موقعاً على الفرات ، ومد سلطانه نحو الخليج العربي ومدخل البحر الأحمر ، وخضعت له الحسا والقطيف ، وانتصرت قواته فى عسير ، واحتل – لفترة قصيرة – عدن ، وزاد محمد على من توجس الإنجليز منه عندما بادل شاه فارس شعائر الود . ولكن الحكومة البريطانية نجحت فى وضع حد لتوسع محمد على فى مناطق كانت تعدها من مناطق نفوذها .

هذه العوامل كلها – مضافاً إليها الخوف من تهديد السلم الأوروبي – جعلت بريطانيا تتمسك بسياستها التقليدية الرامية إلى المحافظة على سلامة الدولة العثمانية ، فردت قوة محمد على إلى داخل مصر ذاتها .

أما فرنسا ، فكانت تنظر إلى الدولة العثمانية نظرة أخرى : فقد أقدمت على احتلال مصر (1798) ، ثم عادت فاحتلت الجزائر (1830) ، ولم تتورع عن إرسال أحد وزرائها المفوضين إلى الإسكندرية رأساً وقدمت لمحمد على بعثة عسكرية ، وعرض عليه الماليون الفرنسيون قرضاً ، وبادل الباشا الفرنسيين أقوى صلات الود : فأحسن معاملة الفرنسيين فى حكومته ، واستعان باللوائح والنظم الفرنسية فى التعليم والجيش ، وأوفد إلى فرنسا أكثر الطلاب ولكن فرنسا كانت مترددة فى سياستها الشرقية وكانت تخشى - كبريطانيا - أن يهدد توسع محمد على السلم الأوروبي ، ويهيئ لروسيا الفرصة لبسط سيطرتها على الدولة العثمانية . ولهذا كانت السياسة الفرنسية تميل إلى حل النزاع بين محمد على والسلطان بالاتفاق والتراضي ، وليس هناك ما يحول دون أن يتم الإتفاق بين الطرفين مباشرة ، ومواجهة الدول بذلك .

وتزعمت بريطانيا مجمع الدول ، وأعلنت معاهدة لندن (يوليو 1840) التى قامت على مبدأ المحافظة على الدولة العثمانية ، مع إعطاء مصر مركزاً يقل كثيراً عما كان يتطلع إليه محمد على ، ولكنه يمتاز عن مركز الولايات العثمانية الأخرى، فأعطت محمد على حكم مصر وراثياً فى أسرته ، وجنوب الشام (فلسطين) مدى حياته ، فإذا رفض ذلك فى مدة عشرة أيام نزعت منه الأراضي الشامية ، وإذا استمر فى الرفض مدة عشرة أيام أخرى نزعت منه مصر أيضاً وأعانت الدول السلطان على إخضاعه .

ورفض محمد على هذه التسوية التى اتخذت طابع إنذار ، على أمل أن ينفرط عقد التحالف الأوروبي ، وأن تتحرك فرنسا لتأييده ، ولكن لوي فيليب ملك فرنسا كان يخشى التورط فى الحرب ، فلم تخرج حكومته على إجماع الدول وحوصرت السواحل المصرية ، وإنهار الحكم المصري فى الشام ، وانتهى الأمر بقبول محمد على حكم مصر الوراثي ، وأصدر السلطان الفرمان المعدل (يونيو 1841) المؤسس على معاهدة لندن .

وأكدت التسوية النهائية أن مصر جزء من الدولة العثمانية ، تسري عليها قوانينها ومعاهداتها مع الدول ، وأن جيش مصر جزء من جيش السلطان ،

وأنه لا يجوز لوالي مصر أن يبنى سفنا حربية إلا بموافقة السلطان ومنحت التسوية حكم مصر وراثياً لأسرة محمد على وبذلك لم يبق لمحمد على سوى حق التصرف في موارد البلاد وفق ما يراه ، بعد أن يؤدي الجزية المفروضة على مصر للدولة العثمانية .

وقد ظلت التسوية – فى أساسها – قائمة حتى 18 ديسمبر 1918 ، عندما انتهت – من الناحية الفعلية – السيادة العثمانية على مصر بإعلان الحماية البريطانية ، فيما عدا بعض التعديلات التى وسعت حقوق والي مصر والتى نالها الخديوي إسماعيل أما من الناحية القانونية ، فقد ظلت تلك التسوية تحدد علاقة مصر بتركيا حتى تنازلت الأخيرة عن سيادتها على مصر فى مؤتمر لوزان عام 1923 »[1].

- **ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح :**

لماذا لم يتول السيد عمر مكرم ورفاقه حكم مصر بدلاً من ترشيح محمد على واليا بعد أن طالت سنوات حكم الآخرين ، وصعود نجم المقاومة الشعبية بعد جلاء الفرنسيين ؟

وللإجابة على هذا السؤال أوجز وجهة نظري فيما يلي:

1. أن هذا التصرف كان يمثل خروجاً عن الدور التقليدي الذى ظل زعماء الشعب يقومون به كوسطاء بينهم وبين الحكام لرفع المظالم عنهم .
2. لم تكن السنوات الثلاثة التى قضاها المحتل الفرنسي فى مصر مدة كافية لتهيئتهم للعب دور مختلف (الفترة بين 1798-1801م) .
3. أن العثمانيين والمماليك ظلوا أصحاب القوة العسكرية يحملون السلاح حتى بعد خروج المحتل الفرنسي من مصر ، بينما المصريون متجردون منه .
4. لم يتعود المصريون على تولى المناصب الإدارية ، يدعم هذا أنهم لم يأخذوا مأخذ الجد نظام الديوان الذي أشركهم فيه نابليون والذي توسع فيه مينو .

كما يؤكد ذلك الجهد الذي بذله نابليون لإقناع المصريين بتولى أحد مشايخهم منصب القضاء بعد هروب القاضي التركي خارج البلاد .

5. كانت الإرادة المصرية التى اختارت الباشا كواحد من المتصارعين على الحكم من النخبة العسكرية العثمانية تعبر عن رفضها للظلم وتستهدف الأعدل والأصلح ، وليس استقلالاً سياسياً عن دولة الخلافة العثمانية.

(1) مجلة الهلال الشهرية – عدد أكتوبر 1998 – دراسة.

6. اعتاد المواطن المصري منذ فجر التاريخ على التعامل مع النيل انتظاراً للفيضان ، ومع الأرض انتظاراً لنمو المحصول ، ومع السماء تضرعاً ودعاءً لخالقه وشكراً على نعمه ، ولا يلقي بالاً بمن يحكم قريته أو إقليمه أو وطنه ، ما دام أنه يشعر بالأمن والأمان.

تقييم رؤية ومشروع الباشا :

هناك شخصيات تمر فى التاريخ من دون أن تترك أثراً يذكر أو محدود التأثير ، وهناك شخصيات يتوقف عندها التاريخ طويلاً .

من هؤلاء شخصية الباشا ، يعود المصريون اليوم إلى تلك الفترة من حياة وطنهم بشغف كبير ، وكأنما ليعيدوا الاعتبار لأحد بناة دولتهم الحديثة .

كما يحق للتاريخ بجميع مراحله الوقوف باعزاز وإكبار أمام تلك الشخصية المصرية روحاً وفكراً ، رغماً عن كونها ليست مصرية جنساً ودماً ، هذه هي شخصية الباشا الذي أخذ بيد مصر عبر بوابة التاريخ الحديث والمعاصر .

تعتبر إنجازاته تفوق كل إنجازات الرومان والروم والبيزنطيين والمماليك والعثمانيين وذلك لأنه كان طموحاً بمصر ومحدثاً لها ومحققاً لوحدتها الكيانية وجاعلا المصريين بشتى طوائفهم مشاركين فى تحديثها والنهوض بها معتمداً على الخبراء الفرنسيين ، كما أنه كان واقعياً عندما أرسل البعثات لفرنسا واستعان بها وبخبراتها التى اكتسبتها من حروب نابليون ، وهو لم يغلق أبواب مصر بل فتحها على مصاريعها لكل وافد ، وانفتح على العالم ليجلب خبراته لتطوير مصر ، ولأول مرة أصبح التعليم منهجياً فأنشأ المدارس التقنية ليلتحق خريجوها بالجيش ، وأوجد زراعات جديدة كالقطن وبنى المصانع واعتنى بالري وشيد القناطر الخيرية على النيل عند فمي فرعي دمياط ورشيد .

وعندما استطاع القضاء على المماليك ربط القاهرة بالأقاليم ووضع سياسة تصنيعية وزراعية موسعة ، وضبط المعاملات المالية والتجارية والإدارية والزراعية لأول مرة في تاريخ مصر ، وكان جهاز الإدارة أيام الباشا يهتم بتحصيل الأموال الأميرية وتعقب المتهربين من الضرائب وإلحاق العقاب الرادع بهم ، وكانت الأعمال المالية يتولاها الأرمن ، والصيارفة كانوا من الأقباط والكتبة من الترك وذلك لأن الرسائل كانت بالتركية ، وكان حكام الأقاليم وأعوانهم يحتكرون حق إلتزام الأطيان الزراعية وحقوق امتيازات وسائل النقل فكانوا يمتلكون مراكب النقل الجماعي فى النيل والترع بما فيها المعديات .

أدرك الباشا أن ثروة البلاد والمحافظة على كيانها المالي من أكبر دعائم الاستقلال، لأن العمران مادة التقدم ، والثروة الأهلية قوام الاستقلال المالي ، ولا يتحقق الاستقلال السياسي مالم يدعمه الاستقلال المالي والاقتصادي ، لذلك كان أول ما هدف إليه فى سياسته إصلاح حالة البلاد الإقتصادية ،

وإنشاء أعمال العمران لتنمو ثروتها القومية ، وتتوافر الأموال اللازمة للتسليح وإنشاء المصانع وغيرها .

وقد تولى الباشا بنفسه تنفيذ هذه السياسة الحكيمة ، بعزيمة حديدية ، وبذل في ذلك جهوداً جبارة حتى خلف أعمالاً ومنشآت يزدان بها تاريخه ، فشملت البلاد موجة من النهوض الزراعي كفلت لها الرخاء والأموال الطائلة التى أمكن بفضلها الاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة .

ألسنا نلمس بوضوح وجلاء عبقرية الباشا الفذة ، التى أضحى الجيش المصري بفضلها أكبر دعامة لاستقلال البلاد ؟ وأنه ليكفينا أن نعلم أن تعداد الجيش في عام 1831 بلغ 70.000 مقاتل ، ثم بلغ فى عام 1833 حوالي 194.032 مقاتل بينهم 25.143 من البحارة وعمال الترسنات البحرية ، وفي عام 1839 زاد إلى 236 ألف مقاتل .

بعد انسحاب الجنود المصرية من بلاد الشام وفصل الأخيرة عن مصر وعودتها لربوع الدولة العثمانية بدعم دولي كبير، وبعدما تبيّن أن فرنسا ليست مستعدة لخوض حرب في سبيل مصر أو واليها، أصيب الباشا بحالة من جنون الارتياب، وأصبح مشوش التفكير شيئًا فشيئًا، ويُعاني من صعوبة في التذكّر، ومن غير المؤكد إن كان هذا نتيجة جهده الذهني خلال حروب الشام، أو حالة طبيعية نتيجة تقدمه بالسن، أو كان تأثير نترات الفضة التي نصحه أطباؤه بتعاطيها منذ زمن لعلاج نفسه.

ما زاد حالة الباشا سوءًا كانت المصائب التي حلّت بمصر وعليه شخصيًا في أواخر عمره، ففي سنة 1844 تبيّن لرئيس الديوان المالي شريف باشا، أن ديون الدولة المصرية قد بلغت 80 مليون فرنك، وأن المتأخرات الضريبية قد بلغت 14.081.500 قرشًا من الضريبة الإجمالية المقدرة بحوالي 75.227.500 قرش، وتخوّف شريف باشا من عرض الموضوع عليه لما قد يكون له من وقع شديد على صحته، فعرض المسألة على إبراهيم باشا الذي اقترح أن تقوم أحب شقيقاته إلى والده بنقل الخبر، إلا أن ذلك لم يكن له الأثر المرجو، فقد فاق غضب الباشا ما توقعه الجميع، ولم يهدأ باله ويستكين خاطره إلا بعد مرور ستة أيام.

بعد عام من هذه الحادثة، أصيب إبراهيم باشا بالسل، واشتد عليه داء المفاصل، وأخذ يبصق دمًا عند السعال، فزاد ذلك من هموم الباشا وحزنه، فأرسل ولده إلى إيطاليا للعلاج، على الرغم من أنه أدرك في قرارة نفسه أن ولده في عداد الأموات، ويتضح ذلك جليًا مما قاله للسلطان عندما زار الآستانة في سنة 1846، حيث عبّر عن خوفه من ضياع إنجازاته بسبب عدم كفاءة أحفاده لتحمّل مسؤولية البلاد والعباد، فقال :«ولدي عجوزٌ عليل، وعبّاس متراخ كسول، من عساه يحكم مصر الآن سوى الأولاد، وكيف لهؤلاء أن يحفظوها؟ » بعد ذلك عاد الباشا إلى مصر وبقي واليًا عليها حتى اشتدت عليهالشيخوخة، وبحلول عام 1848 كان قد أصيب بالخرف وأصبح

توليه عرش الدولة أمرًا مستحيلاً، فعزله أبناؤه وتولّى إبراهيم باشا إدارة الدولة.

إن أكثر النظريات السائدة عند المؤرخين وفي الأوساط العامّة، هي تلك التي تقول أن الباشا هو « مؤسس مصر الحديثة»، لكونه كان الحاكم الأول عليها، والذي استطاع تجريد الباب العالي من سلطته الفعليّة على البلاد، منذ الفتح العثماني لمصر عام 1517،وعلى الرغم من أنه فشل في تحقيق الانفصال التام لمصر عن الدولة العثمانية، إلا أنه وضع أسس الدولة المصرية الحديثة، التي تبلورت بعد وفاته ، فمن خلال بنائه لجيش كبير وقوي يُدافع عن بلاده ويوسع رقعتها، وإنشاء بيروقراطية مركزية ونظام تعليمي سمح بحصول حراك اجتماعي في المجتمع المصري، وقاعدة اقتصادية واسعة تستند إلى الزراعة والصناعات العسكرية ، وقد كان من شأن جهوده وأعماله هذه أن توطّد حكم ذريته لمصر والسودان طيلة 150 عامًا تقريبًا، كانت مصر فيها دولة تتمتع باستقلال ذاتي قانوني في ظل الدولة العثمانية، ثم في ظل الحماية البريطانية.

ومع ذلك يبقى الباشا ملقباً بالعزيز أو عزيز مصر مؤسساً للأسرة العلوية وحاكماً لمصر ما بين عامي 1805 إلى 1848 وصفه المؤرخون بأنه « مؤسس مصر الحديثة » ، ووصفه « جيلبرت سينويه » بأنه الفرعون الأخير فى كتابه الذي يحمل نفس العنوان .

استطاع أن يعتلي عرش مصر عام 1805 بعد أن بايعه أعيان البلاد ليكون والياً عليها ، بعد أن ثار الشعب على سلفه خورشيد باشا ، ومكنه ذكاؤه واستغلاله للظروف المحيطة به من أن يستمر فى حكم مصر لكل تلك الفترة ، ليكسر بذلك العادة العثمانية التى كانت لا تترك والياً على مصر لأكثر من عامين .

خاض محمد على في بداية فترة حكمه حرباً داخلية ضد الإنجليز والمماليك إلى أن خضعت له مصر بالكلية ، ثم خاض حروباً بالوكالة عن الدولة العثمانية فى جزيرة العرب ضد الوهابيين وضد الثوار اليونانيين على الحكم العثماني فى المورة، كما وسع دولته جنوباً بضمه للسودان وبعد ذلك تحول لمهاجمة الدولة العثمانية حيث حارب جيوشها فى الشام والأناضول ، وكاد يسقط الدولة العثمانية لولا تعارض ذلك مع مصالح الدول الغربية التى أوقفت الباشا وأرغمته على التنازل عن معظم الأراضي التى ضمها .

إن الذين شوهوا تجربة الباشا واتهموه بالرغبة في إنشاء إمبراطورية شخصية لم يفهموا التجربة فى إطارها الموضوعي والزمنى الخاص ببناء القوة الذاتية ، والذي جعل القوى الأوروبية بالاتفاق مع السلطان العثماني تقوض نفوذه في عام 1840م خلال فترة حكم الباشا استطاع أن ينهض بمصر عسكرياً وتعليمياً وصناعياً وزراعياً وتجارياً وأن يستقل بقرارها ،

مما جعل من مصر دولة ذات ثقل كبير في تلك الفترة ، إلا أن حالتها تلك لم تستمر بسبب ضعف خلفائه وتفريطهم فيما حققه من مكاسب بالتدريج إلى أن سقطت دولته فى 18 يونيو سنة 1953م ، بإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية فى مصر .